איגוד מרכזי הסיוע
לנפגעות ולנפגעי הקיפה מינית
إتحاد مراكز المساعدة
لضحايا الاعتداءات الجنسية

اتحاد مراكز المساعدة لضحايا الاعتداءات الجنسية

التقرير السنوي 2024

طاقم الإتحاد

أوريت ستسليانو	مديرة عامة
دِبي بن زئيف	إدارة الأموال والشؤون الإدارية
المحامية مايا أوبرباوم	مديرة قسم السياسات والعلاقات مع الجهات الحكومية
المحامية د. كرميت كلر حلميش	مديرة قسم البحث
المحامية هيلا نويباخ	مديرة القسم القانوني
المحامية العاملة الاجتماعية نيطع جوري	قسم السياسات والعلاقات مع الجهات الحكومية
المحامية رغدة عواد	مديرة قسم مكافحة التحرش الجنسي في المجتمع العربي
تانيا جلبواع	مديرة قسم العلاقات المجتمعية والعلاقات مع القطاع التجاري
هجار فايندزون	منسقة التطوير التجاري
ياعيل تل-بواه	مديرة قسم التربية والإعلام
رونيت إيلاتي ممان	مديرة قسم العلاقات العامة وتطوير الاستراتيجيات
نوجا بيرجر	مديرة قسم المضامين والمعلومات
تال براونشتاين	مديرة الشبكات الاجتماعية

اللجنة الإدارية

لوتم يانيف بن يشاي	**مديرة مركز المساعدة لضحايا الاعتداءات الجنسية، الجليل-الجولان**
ليندا خوالد	**مديرة مركز المساعدة لضحايا الاعتداءات الجنسية، الناصرة**
تاي آيزنبيرج	**مديرة مركز المساعدة لضحايا الاعتداءات الجنسية، حيفا والشمال**
بِتي مارتين كورن	**مديرة مركز المساعدة لضحايا الاعتداءات الجنسية، الشارون**
مريم شلر	**مديرة مركز المساعدة لضحايا الاعتداءات الجنسية، تل أبيب**
شارون كيسار	**مديرة مركز المساعدة لضحايا الاعتداءات الجنسية، القدس**
دِبي جروس	**مديرة مركز المساعدة تاهيل للنساء والأطفال المتدينين**
كيرن عيني	**مديرة مركز المساعدة لضحايا الاعتداءات الجنسية، منطقة شفله**
يارونا بن شالوم ريتشاردسون	**مديرة مسلان (مديرة مركز المساعدة لضحايا الاعتداءات الجنسية، النقب)**

لجنة التدقيق

رفيتال روبن
إيريت حتسرنوف

إنتاج

نوجا بيرجر	تحرير، إنتاج ومعالجة البيانات
جنان بصول	الترجمة للعربية
نوعا روزين	تحرير النصوص بالعبرية
استوديو لي وتمار	تصميم وتحرير جرافيكي

نتوجه بشكر خاص لجال جولان وجميع أعضاء طاقم JLM Public Policy

اتحاد مراكز المساعدة لضحايا الاعتداءات الجنسية في إسرائيل
بيت الجمعيات — سعاديا جأون (סעדיה גאון) 26، تل أبيب — يافا 6713521، تل. 0737013215

www.1202.org.il | office@igud1202.org.il

איגוד מרכזי הסיוע
לנפגעות ולנפגעי הקיפה מינית
إتحاد مراكز المساعدة
لضحايا الاعتداءات الجنسية

التقرير السنوي 2024

اتحاد مراكز دعم ضحايا الاعتداءات الجنسية (ج.م).
هو جمعية تموّل اعمالها ونشاطاتها بفضل التبرّعات.
تبرّعوا لنا لمساعدتنا على مواصلة أنشطتنا المهمة.

للتبرع بواسطة بطاقة اعتماد أو تطبيق Bit
إمسحوا الكود أو إضغطوا على الرابط bit.ly/DonateIgud

إمكانيات تبرع أخرى:

☑ **تحويلة بنكية**
تفاصيل حساب البنك:
איגוד מרכזי הסיוע לנפגעות ולנפגעי תקיפה מינית בישראל (ע"ר)
הבנק הבינלאומי סניף 012 — ירושלים ראשי
רח' הלל 10 ירושלים
رقم الحساب 029904

☑ **شيك**
أكتبوا اسم الجمعية الكامل
(איגוד מרכזי הסיוע לנפגעות ולנפגעי תקיפה מינית)
على الشيك وأرسلوه لمكتبنا – سعاديا جأون (סעדיה גאון) 26،
تل أبيب – يافا، ميكود 6713521

☑ **قرّب للخير** (עיגול לטובה)
مع كل اقتناء ببطاقة الاعتماد يتمّ تقريب مبلغ الشروة إلى الأعلى للشيكل القريب ليمرر الفارق إلينا تبرعًا. إبحثوا على جوجل "עיגול לטובה איגוד מרכזי הסיוע"

جميع التبرعات معترف بها كجزء من بند 46 للإعفاء من ضريبة الدخل بسبب التبرع وسيتم استخدامها بأكملها للنضال ضد العنف الجنسي في إسرائيل.

فهرس

مقدمة	9
عن اتحاد مراكز المساعدة لضحايا الاعتداءات الجنسية	11
إنجازات الاتحاد في العام الماضي	13
التوجهات لطلب المساعدة في زمن الحرب: الوضع القائم	22
بيانات ومعطيات عن العنف الجنسي في إسرائيل للعام 2023	25
معطيات وبيانات اتحاد مراكز المساعدة لضحايا الاعتداءات الجنسية	26
معطيات وبيانات شرطة إسرائيل	34
معطيات وبيانات النيابة العامة	38
معطيات وبيانات قسم التحقيق مع أعضاء الشرطة (ماحش)	44
معطيات وبيانات مصلحة السجون	48
معطيات وبيانات محكمة العمل	53
معطيات وبيانات وحدة المساعدة القضائية	55

ملاحظة

لنسخ إلكترونية من التقرير، بالعبرية والعربية، إضغطوا على الرابط:
www.1202.org.il/centers-union/publications/reports

مقدمة

بينما أكتب هذه السطور، تطوي إسرائيل عامًا من الحرب الدامية التي يدفع ثمنها الباهظ جميع سكان المنطقة.

أقيم اتحاد مراكز المساعدة بهدف مكافحة العنف الجنسي وحماية حقوق ضحاياه، لكن انعطافًا حل على دورنا هذا في أيام الحرب بشكل لم نكن قادرات، أو راغبات، على تخيّله.

بعد عدة أيام من 7 أكتوبر، تلقينا في الاتحاد معلومات أولية عن اعتداءات جنسية حصلت خلال الحرب. كان علينا أن نلفت انتباه البلاد والعالم للاعتداءات الجنسية التي وقعت في السابع من أكتوبر وفي الحرب التي تلت التي تلت – والتي من الوارد أنها تحدث للمختطفات في الأسر الآن بينما أكتب هذه السطور. أصدرنا منذئذ التقرير الأول الذي تناول ممارسات العنف الجنسي والجندري خلال الهجوم وما بعده، والذي أثار الأصداء في وسائل إعلام عالمية. أخبرنا العالم عمّا حدث هناك: التقينا بوزراء وأعضاء كونغرس وسياسيين ومؤسسات أكاديمية ومجموعة متنوعة من المجتمعات والجماهير الأخرى؛ أسسنا شبكة علاقات وتبادل المعرفة لتحسين العلاج والمساعدة المقدَّمة للضحايا; قمنا بصياغة والدفع لسن قانون يوسع حقوق ضحايا المجزرة لتشمل العائلات أيضًا، في الحالات الكثيرة والمأساوية التي لا يستطيعون ممارسة حقوقهم فيها؛ وضعنا أسس علاج مناسب وحساس للتراوما مع الوزارات الحكومية وساعدنا في صياغة بروتوكول لاستقبال المختطفات والمختطفين العائدين.

إلى جانب النشاط الجماهيري، تابعنا الاحتياجات الجديدة التي نشأت عن الحرب. مع تراكم الأدلة حول الحاصل في مراكز المخليين، قمنا بتطوير برامج حماية مخصصة ووفرنا باقة من الخدمات والاستجابات الملاءَمة; قمنا بإجراء تدريب لطاقم مديرية "تكوما"، تناول الخدمات والاستجابات التي يحتاجها سكان بلدات غلاف غزة فيما يتعلق بالعنف الجنسي; وقمنا بتأسيس صندوق مساعدات مخصص لدعم الضحايا الذين تدهورت أوضاعهم الاقتصادية بعد الحرب.

طوال كل هذا الوقت، ومنذ اليوم الأول، كان جمهور المتقدمات والمتقدمين إلينا أعلى سلم أولوياتنا.

زادت وتيرة عمل خطوط المساعدة في صباح يوم 8 أكتوبر، ومدِّدَت ساعات عمل منظومات المساعدة على الإنترنت، حتى لا نهمل أي أحد. فتحنا بعد ذلك مجموعات وأحياز دعم أونلاين ووجهًا لوجه. واصلنا عملنا الروتيني لرفع الوعي وتقديم الحقوق والاستجابات، ما أدى إلى إدخال ستة قوانين جديدة لكتاب القوانين الإسرائيلي، أهمها توسيع قانون المساعدة القانونية الذي يضمن تمثيلًا قانونيًا مجانيًا لكل ضحية من مرحلة تقديم الشكوى، ويوسع استحقاق التمثيل في الإجراءات المدنية والاستئنافات أيضًا. باعتبارها صدمة جماعية، للحرب عواقب خاصة على الضحايا الذين تعرضوا لاعتداء جنسي قبل الحرب; أصدرنا في شباط\فبراير دعوة للمشاركة في دراسة، وتلقينا، في غضون أيام قليلة، مئات الردود التي حلِّلَت وتحولت لاحقًا إلى سلسلة توصيات للعمل وتعزيز السياسات. كشفت الدراسة عن أن الحرب أدّت إلى تدهور في الحالة النفسية للضحايا، بالإضافة إلى تفاقم في الأعراض المرتبطة بالاعتداء، وشعورهم بالتهميش مقابل الضحايا "الجدد" الذين منحوا أولوية الموارد المادية والعلاجية.

كوننا منظمة تكافح العنف الجنسي على كافة أشكاله، طالبنا السلطات كذلك بالتحقيق في ما نشرته وسائل الإعلام عن الاشتباه بوقوع اعتداءات جنسية في معسكر سدي تيمان.

من الصعب تحمّل المزيد والمزيد بينما ما يزال الجرح ينزف، لكن في هذه اللحظة التي نلخص فيها العام الماضي، أود أن أتريّث وأتمعن بكل ما نجحنا بالقيام به.

أود أن أشكر طاقم الاتحاد وجميع العاملين في مراكز المساعدة لضحايا الاعتداء الجنسي: المديرات، الموظفات والموظفين، والمتطوعات والمتطوعين – وهم قلب مراكز المساعدة النابض.

على الأمل بعودة المختطفات والمختطفين وإنهاء الحرب الدامية ليحل محلها التعافي والبدء من جديد.

مع كل تقديري وامتناني،

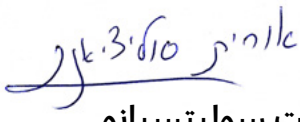

أوريت سوليتسيانو

مديرة اتحاد مراكز المساعدة لضحايا الاعتداءات الجنسية

عن اتحاد مراكز دعم ضحايا الاعتداءات الجنسية

تأسس اتحاد مراكز المساعدة لضحايا الاعتداءات الجنسية في العام 1990 كمنظمة جامعة تضم تسعة مراكز منتشرة في جميع أنحاء البلاد: الجليل-الجولان في كريات شمونة، الناصرة (للمجتمع العربي)، حيفا، الشارون، تل أبيب، القدس، تاهيل (للمجتمعين المتدين اليهودي والحريدي)، تئير في رحوفوت والشفيلا ومسلان في بئر السبع.

تعمل مراكز المساعدة لضحايا الاعتداء الجنسي على المستوى الفردي وتوفر مجموعة واسعة من الحلول والخدمات لضحايا العنف الجنسي: نظام مساعدة فورية على خطوط الطوارئ (7/24)، الدردشة (التشات) والواتساب – WhatsApp الذي يوفر الإصغاء والدعم للمتوجهين\ات لمرة واحدة أو بشكل مستمر؛ أقسام المرافقة في الإجراءات الجنائية التي تقدم المساعدة بدءًا بمرحلة تخبط المتوجه\ة فيما إذا ت\يقدم شكوى أو لا، مرورًا بتقديمها، إدارة الملف في الشرطة والنيابة العامة، وانتهاءً بالمحكمة؛ مجموعات دعم بتخصصات مختلفة والتوجيه للعلاج والاندماج في الأطر التأهيلية عند الحاجة؛ المساعدة في استحقاق الحقوق الاقتصادية بدءًا بإجراءات الضرر وحتى التأمين الوطني، والمزيد.

نظرًا لحساسية الموضوع وصعوبة التوجه لطلب المساعدة، تقدم المراكز خدمات مخصصة للرجال، للمتدينين\ات، للحريديم\يات، للعرب ومن يعانون من ثقل السمع، كما تقدم المساعدة للعائلات وأصحاب المهن المختلفة الذين يعملون مع الضحايا.
تعمل مراكز المساعدة كذلك داخل المجتمعات المحلية وبالتعاون معها. تدير أقسام التربية في مراكز المساعدة البرنامج التربوي "معا" لتطوير الجنسانية السليمة ومكافحة العنف الجنسي في الأطر التربوية المنهجية وغير المنهجية وتعمل مع الشبيبة، الطواقم التربوية والأهالي. تقيم أقسام الإعلام تدريبات لمنع التحرش الجنسي في الشركات والمنظمات وترافق المسؤولات عن مكافحة التحرش الجنسي.

اتحاد مراكز المساعدة لضحايا الاعتداء الجنسي هو بمثابة وكالة للتغيير الاجتماعي على المستوى القطري والمؤسساتي، مكمّلًا للعمل الفردي الذي يقام في المراكز. يعمل الاتحاد على تعزيز ودعم الحقوق التربوية والخدمات المقدَّمة لضحايا الاعتداءات الجنسية وتبني إجراءات الوقاية والعلاج المنهجية وتقليص نطاق الظاهرة في البلاد.

يعمل الاتحاد على عدة أصعدة: يبادر ويدعم تعديلات تشريعية للقوانين وقوانين المساعدة الخاصة لضحايا العنف الجنسي ويُسمِع أصوات الضحايا على الساحة البرلمانية وفي الوزارات الحكومية؛ يحفّز التعديلات والسوابق القانونية ويجري التدريبات لشاغلي المناصب الرئيسية؛ يشارك في اللجان الجماهيرية؛ يطور وينفذ أدوات مبتكرة وشاملة لمنع وعلاج التحرشات والاعتداءات الجنسية؛ يبادر لمشاريع تتناول مواجهة الاعتداءات الجنسية لدى الشرائح المستضعفة أو ذوي الاحتياجات الخاصة؛ يبحث ويجمع ويصدر المعلومات عن العنف الجنسي في البلاد، عن تجارب الضحايا، والخدمات الملائمة لهن\م؛ يشارك بشكل فعال في بناء الخطاب العام والإعلامي حول العنف الجنسي؛ يبادر ويشارك في تعاونات وتحالفات من أجل الضحايا والمشاريع القطرية في مراكز المساعدة

إنجازات الاتحاد في العام الماضي

تعزيز السياسات

1. **أدخلنا ستة قوانين جديدة إلى كتاب القوانين الإسرائيلي.** في إطار تنفيذ البرنامج الوطني لمكافحة العنف الجنسي والنهوض بحقوق الضحايا الذي عملنا على صياغته، قبِلَت ستة تعديلات قوانين بادرنا لها، روجنا لها، و\أو عملنا على صياغتها:

— **توسيع نطاق المساعدة القانونية لضحايا الجرائم الجنسية** يمنحهم تمثيلًا قانونيًا مجانيًا من مرحلة تقديم الشكوى (بعد أن مررنا، في العام 2017، القانون الأول الذي كان يسري على حالات جرائم صعبة فقط من مرحلة تقديم الشكوى). يوسع مشروع القانون كذلك استحقاق التمثيل في الإجراءات المدنية والاستئنافات. روفق مشروع القانون الحكومي بمشروع قانون صاغته وقدمته عضو الكنيست مِراف ميخائيلي. مورست الإجراءات التشريعية من قبل وزير القضاء ياريف لفين وبمساعدة من رئيس اللجنة الدستورية، سمحا روتمان.

— **توسيع نطاق حقوق ضحايا الجرائم لعائلات ضحايا السابع من أكتوبر:** يتيح القانون تطبيق حقوق ضحايا الجريمة المباشرين على عائلاتهم أيضًا، ويوسع نطاق تعريف أعضاء العائلة في القانون للتعامل مع مواقف لا يتمكن الضحايا المباشرين فيها تحصيل حقوقهم، سواء لتعرضهم للقتل أو الاختطاف، أو لأن وضعهم النفسي أو الجسدي لا يتيح لهم ذلك. قدِّم مشروع القانون من قبل عضو الكنيست كارين إلهارار وإلياهو رفيف، ومورس العمل عليه بالتعاون مع بروف. دانا بوجتس ومشروع ليلاخ.

— **توسيع نطاق حماية شهادة الضحايا في الإجراءات المدنية:** تعديل لمشروع قانون التحقيق مع الشهود الذي يمنحهم حماية منصوص عليها في الإجراءات الجنائية (مثل منع التطرق لماضي الضحية الجنسي أثناء التحقيق) لتمنَح لهم في الإجراءات المدنية أيضًا، بالإضافة إلى حمايات أخرى أوسع تشمل القاصرين والقاصرات من الضحايا.

- **شمل العاملات\ين في مجال الخدمات في القانون لمنع التحرش الجنسي:** توسيع الحماية المكثفة للقانون كذلك على عاملي\ات مقاولي الخدمات (طريقة تشغيل شبيهة بالتشغيل عن طريق شركة قوى بشرية).

- **إقالة أعضاء هيئة التدريس الذين اعتدوا جنسيًا أو تحرشوا بطلابهم وطالباتهم:** يمكن لمدير عام وزارة التربية والتعليم فصل أو إيقاف عضو هيئة تدريس اعتدى أو تحرش بطالب أو طالبة في إجراء إداري، حتى لو لم تكن هناك إدانة جنائية، في حالات يصعب فيها القيام بإجراء تأديبي أو جنائي عادي. قدِّم مشروع القانون من قبل عضو الكنيست شارين هسكال، وتم العمل عليه بالتعاون مع المجلس لسلامة الطفل.

- **زيادة الحماية من العنف الجنسي في مجال الرياضة:** تعديل في قانون الرياضة يلزم كل مدرب بالخضوع لتدريب في موضوع الحماية والوقاية من التحرش الجنسي، إلى جانب الاحتفاظ بسجل للمدربين يتيح تتبع المدربين الذين قدِّمَت ضدهم لائحة اتهام. قدِّم مشروع القانون من قبل عضو الكنيست سيمون دافيدسون، وتم العمل عليه بالتعاون مع المجلس لسلامة الطفل.

2. **حوالي ثلاثين مشروع قانون بادرنا له، صغناه، أو روجنا له طرِحَ على طاولة الكنيست،** وصل بعضها مراحل تشريعية متقدمة. من بينها: مشروع قانون لإلغاء قانون التقادم في الجرائم الجنسية المرتكبة ضد قاصرين صودق عليه في القراءة التمهيدية؛ تعديل قانون التقادم على مرتكبي الجرائم الجنسية، يسهل إثبات الضرر النفسي اللازم لإبعاد مرتكب الجريمة من بيئة ضحية الجريمة، تمت المصادقة عليه في القراءة الثانية والثالثة في اللجنة؛ مشروع قانون يتعلق بلجنة التسريحات تحسّن التعبير عن موقف ضحية الجريمة الجنسية صودق عليه في قراءة تمهيدية؛ ومشروع قانون يلزم الأجهزة الأمنية بإبلاغ الكنيست بالشكاوى وكيفية التعامل معها تمت المصادقة عليه في القراءة التمهيدية.

3. **شاركنا في عشرات الجلسات في لجان الكنيست، وبادرنا لعقد جلسات خاصة.** قدمنا بيانات، دراسات، ومعلومات مهنية من الميدان في جلسات الكنيست، إلى جانب شهادات الضحايا التي ساعدت أعضاء الكنيست على فهم عواقب الاعتداء الجنسي وتكثيف الإجراءات لمكافحة العنف الجنسي. عقدنا جلسات خاصة تناولت التقرير الذي نشرناه حول الاعتداء الجنسي خلال الحرب، والأبحاث التي أجريناها حول تأثير الحرب على الضحايا؛ عقدنا جلسة تناولت الاعتداءات الجنسية في مراكز النازحين; وشاركنا في عشرات الجلسات التي تناولت مناقشات حول ضحايا مباشرين أو مقربين من ضحايا أصيبوا خلال الحرب، ومسألة نقص العلاجات النفسية العامة.

4. **قدنا إنشاء مفوضية لضحايا الجريمة.** بعد نضال طويل، وبناءً على توصية لجنة برلينر، تقرر إنشاء مفوضية لضحايا الجريمة. ستؤدي المفوضية مهام كثيرة، وسيكون هدفها وضع الضحايا أعلى سلم الأولويات، وتدميج وتسهيل الإجراءات ذات الصلة في مختلف الجهات. بعد الإصرار من قبلنا، أضافت الحكومة إلى قرارها بشأن إنشاء المفوضية ضرورة تعيين شخص مكلف فيها يكون مسؤولًا عن الجرائم الجنسية.

5. **وضعنا أساسًا لعلاج من تعرضوا لاعتداء جنسي في الحرب.** تم اختيارنا لقيادة الطاقم الذي يعتني بقضايا الاعتداء الجنسي في مديرية تكوما، التي أقيمت كجزء من مكتب رئيس الوزراء؛ صغنا وثيقة تنص على احتياجات وخدمات ضحايا الحرب قدمناها للوزارات الحكومية؛ شاركنا في كتابة مقترح لمنظومة استقبال المختطفين والمختطفات بالتعاون مع وزارة الصحة.

6. **شاركنا في تحسين علاج نظام الرعاية الصحية للضحايا.** التقينا بموشيه بار سيمان طوف، مدير عام وزارة الصحة، للحديث عن علاج الطواقم الطبية والصحية للضحايا والعاملات في الجهاز الصحي، وكذلك عن ميزانيات خدمات الصحة النفسية للضحايا. توجه بار سيمان طوف، في أعقاب جلستنا، للجنة التأديبية في وزارة الصحة وطالبها بسحب رخصة مزاولة الطب من طبيب أمراض النساء المعتدي بِني شختر. شاركنا في المنتدى لتعزيز الجهاز الصحي الحساس للصدمات، في مائدة مستديرة في مجال الصحة النفسية في أعقاب الحرب بمبادرة من مؤسسة ضحايا الإرهاب في الوكالة اليهودية، والمزيد.

القضاء

7. **قدمنا التماسًا للمحكمة العليا وسعينا للنهوض بحقوق الضحايا.** انضممنا للالتماس رقم 21/6733 للمحكمة العليا الذي تناول أوقات الانتظار الطويلة للحصول على خدمات الصحة النفسية في المجتمع. قضت المحكمة العليا بإلزام وزارة الصحة وصناديق المرضى بجمع بيانات عن أوقات الانتظار للعلاج النفسي في خدمات الصحة النفسية في جميع أنحاء البلاد خلال عام، كخطوة أولى لتقليل أوقات الانتظار الطويلة. قدّم الالتماس بالتعاون مع "بِزخوت"، المجلس لسلامة الطفل، جمعية حقوق المريض، ومقر النضال من أجل الأطفال.

8. **انضممنا لإجراءات قانونية مبدئية.** انضممنا كصديق للمحكمة في سلسلة من القضايا التي تناولت إسكات الضحايا ومضايقة ضحايا التحرش الجنسي في أماكن العمل (جلسة مغلقة).

9. **قمنا بتوسيع نطاق حقوق الضحايا في الإجراءات المدنية.** بعد أن التقينا برئيسة المحكمة السابقة إستر حايوت ونائب رئيس المحكمة العليا عوزي فوجلمان، تم توسيع "إجراءات الرئيسة" في قضايا الجرائم الجنسية الجنائية إلى الإجراءات المدنية أيضًا. من بين التغييرات التي أتاحتها هذه الخطوة: إمكانية الإدلاء بالشهادة في المحكمة دون حضور المعتدي، الإدلاء بشهادة متواصلة وفي أقرب وقت ممكن، وغيرها.

10. **رافقنا جمعية ما'ات، التي تحقق في جرائم النشر،** الابتزاز والمضايقة على الشبكة. تستخدم الجمعية أدوات تكنولوجية متقدمة للكشف عن مرتكبي جرائم جنسية مجهولين على الشبكة، وتقوم ببناء ملفات أدلة تستخدَم في إجراءات جنائية ومدنية. قدمنا المشورة للجمعية منذ المراحل الأولى لعملها، وما زلنا نتعاون معها في مرافقة الضحايا وتنجيع إجراءات العمل.

11. **قمنا بالعمل على تكييف النظام القانوني للتعامل مع الجرائم الجنسية.** بعد حوار مستمر مع النائب العام، عميت إيسمان ونائبه مومي لمبرجر، اتخذ القرار بتوسيع البرنامج التجريبي لتدريب العاملين والعاملات في مكتب النائب العام على العمل مع قضايا الجرائم الجنسية، بحيث يتخصصون في المجال، يمرون

بتدريبات متعمقة ويحافظون على تواصل مستمر مع ضحايا الجرائم الجنسية بحيث لا يضطروا للتنقل بين مختصين مختلفين.

12. **أجرينا دورات تدريبية وأيام دراسية للعاملين في مجموعة متنوعة من المناصب العليا في مجال القانون** تناولنا فيها تأثير خصائص الاعتداء الجنسي على إجراءات التحقيق والمحاكمة وعلى العلاج القانوني المناسب والناجع للضحايا. التقينا بمحققي جرائم جنسية في الشرطة وفي شرطة التحقيقات العسكرية، قضاة جنائيون ومدنيون، قضاة في محاكم العمل، محامون، مساعدون قانونيون في محاكم العمل ومحكمة الصلح، مسؤولون تأديبيون في مصلحة السجون، وزارة الصحة، وغيرها.

تربية، زيادة الحماية، ومنع التحرش الجنسي

13. **طورنا مقر التربية في الاتحاد.** يرافق المقر أقسام التربية في مراكز المساعدة، يساعد في تطوير المضامين ومواد العمل ويعمق التعاون بين المراكز ووزارة التربية والتعليم.

14. **اهتممنا بالحماية في مجتمعات النازحين.** بادرنا لمشروع الحماية الذي انطوى على بعد جماهيري شمل تعزيز السياسات واستجابة عملية ومباشرة في الميدان سلطنا فيه الضوء على ما يحدث في مراكز النازحين وعرضناه على الكنيست ووسائل الإعلام، تعاونا مع وزارات حكومية لإيجاد الحلول للإصابات الجنسية وخطر التعرض لها في مجمعات النازحين. قمنا كذلك بتنسيق مشروع ورشات حماية في مجمعات النازحين، مررت من قبل مراكز المساعدة، وقمنا بتدريب مجموعة متنوعة من الطواقم المهنية التي تعمل مع مجتمعات النازحين، منها بلدية كريات شمونة، طواقم علاجية وتربوية، قيادة الجبهة الداخلية، ومتطوعات ومتطوعين.

15. **عقدنا ندوات تناولت الجنسانية والإصابات الجنسية لدى الشبيبة في عصر الذكاء الاصطناعي.** تُستخدم أدوات الذكاء الاصطناعي على نطاق واسع لدى الشبيبة، بحيث أنها تشكّل تصوراتهم الجنسية لكن تنبثق عنها مخاطر جديدة.

في اليوم الدراسي الأول الذي عقدناه حول الموضوع، عرضنا الإمكانيات الجديدة على المجتمع المهني وأدرنا نقاشًا حول الموضوع. دعينا بعد ذلك لتقديم الندوات أيضًا لطواقم الخدمة الاستشارية النفسية في وزارة التربية والتعليم.

16. **شاركنا في تأسيس الرابطة للتربية الجنسية في إسرائيل.** كنا من بين المنظمات الثلاث المؤسسة للجمعية التي تعتبر بيتًا مهنيًا لعشرات المنظمات والمبادرات في مجال التربية الجنسية الإيجابية والتي تعمل على بناء معايير موحدة للمضامين وصياغة مدونة أخلاقية. إلى جانب الشراكة في اللجنة الإدارية، تم انتخاب مديرة مقر التربية في الاتحاد رئيسة للجنة الأخلاقيات في الرابطة.

17. **أصدرنا المسرحية "شوماعت أوتاخ" (سامعتك) الحائزة على جوائز.** المسرحية من تأليف شيري أرتسي وميلي أفيتال، ومن إنتاج المسرح الوطني للأطفال والشباب بالتعاون مع الاتحاد. المسرحية مستوحاة من حياة المؤلفتين وتتناول الأسرار والإخفاء، الصدمة الجنسية وعواقبها، أهمية طلب المساعدة وإمكانية الشفاء. حازت المسرحية على جوائز عرض العام، مسرحية العام، جائزة الممثلة والممثلة الثانوية في مسابقة جوائز المسرح للأطفال والشبيبة، ومن المتوقع أن تعرَض في السنوات القادمة على نطاق واسع.

18. **أجرينا دورات تدريبية ومحاضرات عن العنف الجنسي وتعزيز بيئة آمنة لمجموعات مختلفة:** تدريب للحفاظ على مساحة آمنة وتقديم المساعدة لمدربي الشبيبة في نجمة داود الحمراء، ورشات عمل لمئات المتطوعين من حركة الكيبوتس والشبيبة العاملة والمتعلمة عن تعزيز البيئة الآمنة، عشرات الدورات التدريبية لمنسقي الخدمة الوطنية لتعزيز الفضاء الآمن ومنع التحرش الجنسي.

19. **قدنا منتدى مهنيًا لمنع التحرش الجنسي في السلطات العربية.** بالتعاون مع جمعية نساء ضد العنف، التي تدير مركز المساعدة في الناصرة، أنشأنا منتدى هو الأول من نوعه جمع عشرات المسؤولات من البلدات العربية. عقدنا في إطار المنتدى سلسلة دورات تدريبية وإثرائية عن ظاهرة العنف الجنسي وأدوات التعامل معها، تضمنت لقاءات أقيمت مرة كل شهرين وسمينار امتدّ على يومين في الناصرة.

بحث

20. **أصدرنا التقرير الأول عن ممارسات العنف الجنسي والجندري في الحرب.** "صرخة صامتة: العنف الجنسي والجندري في حرب 7 أكتوبر" أول تحليل منهجي حول الموضوع تضمن تحليلًا للمعلومات المفتوحة والسرية أدى إلى استنتاج أن العنف الجنسي والجندري حدث بشكل منهجي في جميع الهجمات. تم تداول التقرير على نطاق واسع من قبل سياسيين ودبلوماسيين وعلى وسائل إعلام إسرائيلية ودولية، مثل The New York Times, BBC, CNN, FOX NEWS. ترجِم التقرير إلى لغات عديدة.

21. **بحثنا الأشكال المختلفة لظاهرة العنف الجنسي وكيفية التعامل معها.** من الأبحاث التي قمنا بها:

- بحث تناول عواقب الحرب على ضحايا العنف الجنسي عرضَت أبرز نقاطه في الكنيست وفي وسائل الإعلام.

- بحث تناول التحرش الجنسي في أماكن العمل في المجتمع العربي، أجرينا في إطاره مقابلات مع 25 امرأة عن خصائص الظاهرة، إعاقات الإبلاغ وطرق مواجهتها.

- بحث "الشاهدة الطيبة"، الذي بحث كيفية تحديد المحكمة لمصداقية شهادة ضحية الجريمة بناءً على تحليل NPL لمئات الأحكام من العقود الماضية.

- مسح وطني بالتعاون مع اتحاد الطلاب تناول ظاهرة التحرش الجنسي في المؤسسات الأكاديمية.

22. **أتحنا معرفة من أنحاء مختلفة من العالم عن كيفية التعامل مع العنف الجنسي في الحروب.** عقدنا سلسلة ندوات أونلاين استضفنا فيها مهنيات من دول البلقان وأوكرانيا وفرنسا تناولت مميزات الظاهرة، العلاج النفسي المناسب والتعامل القانوني مع الظاهرة. أقيمت الندوات بالتعاون مع الجمعية الإسرائيلية لعلم الضحايا والكلية الأكاديمية أونو. أقمنا كذلك تدريبًا داخليًا لمراكز

المساعدة للعمل مع ضحايا العنف الجنسي في الحرب مرره وفد مسؤول عن الصحة النفسية في الصليب الأحمر.

23. **قمنا بجمع ونشر بيانات عن العنف الجنسي في إسرائيل.** ما زالت قاعدة بيانات الاتحاد، التي يظهر الجزء الأخير منها في هذا التقرير، قاعدة البيانات الرئيسية في إسرائيل لأغراض التشريع، الصحافة والبحث.

24. **مؤتمر "صدمة، شفاء، عدالة؟".** مع اقتراب صدور هذا التقرير، سنعقد مؤتمرًا بمناسبة مرور عام على اندلاع الحرب، سنتناول فيه الأزمة التي يعيشها المجتمع الإسرائيلي جراء العنف الجنسي الذي حدث خلال الحرب، وبالبحث عن الطرق للشفاء. من المتوقع أن يحضر المؤتمر نخبة من المهنيات والمهنيين في مجالات العلاج والقانون والعدالة البديلة، إلى جانب شهادات الناجين من الحرب والأَسْر.

العمل الجماهيري والصحافة

25. **أخبرنا العالم عن العنف الجنسي الذي حدث في الحرب**. قمنا لأول مرة بتوسيع أنشطتنا خارج حدود إسرائيل لإسماع صوت ضحايا العنف الجنسي في 7 أكتوبر الذين لم يتمكنوا من إسماع أصواتهم بأنفسهم. التقينا بطاقم الأمم المتحدة المسؤول عن العنف الجنسي في النزاعات بقيادة براميلا باتن، الذي نشر تقريرًا يؤكد حصول اعتداءات جنسية خلال الحرب؛ أعضاء مجلس الشيوخ وأعضاء الكونغرس من الولايات المتحدة، كبار المسؤولين في الاتحاد الأوروبي، ووزراء خارجية فرنسا وكندا وبلجيكا وهولندا، وأعضاء برلمان من النمسا وألمانيا; سفراء من عشرين دولة أوروبية ودبلوماسيين من أمريكا الجنوبية; ممثلين عن الصليب الأحمر. كما وشاركنا في عشرات الندوات والمحاضرات أونلاين في جامعات أمريكية، مجموعات، منظمات يهودية وغيرها. في أعقاب العلاقات التي بنيناها، قررت حكومات كندا وفرنسا دعم أنشطتنا بشكل مباشر.

26. **نظمنا احتجاجات ونضالات جماهيرية.** توجهنا لوزارة الصحة للمطالبة بسحب رخصة طبيب النساء د. بِني شختر، نظمنا مظاهرة خارج اللجنة التأديبية التي بتَّت بالأمر، وشاركنا في الجلسة للتأكد من سحب رخصته بالفعل; توجهنا لوزارة

الصحة بطلب بسحب رخصة طبيب النساء د. جاي روفيه؛ توجهنا لرؤساء الجهاز الأمني بطلب التحقيق بالادعاءات حول اعتداء جنود جنسيًا على معتقلين في معسكر سادي تيمان والعمل ضد أعمال الإذلال الجنسي التي وثِّقَت في غزة.

27. **ساعدنا الضحايا على تجنب دعاوى التشهير.** رافقنا العشرات من المتوجهات الذين أرادوا الكشف عن قصصهن المتعلقة بالإساءة على شبكات التواصل الاجتماعي وكنّ خائفات من دعاوى تشهير من قبل المعتدين، وقدمنا لهن إرشادات تقلل من تعرضهن لدعاوى قضائية.

28. **أسمعنا صوتنا على وسائل الإعلام** بشأن القضايا المتعلقة بالعنف الجنسي بجميع أشكاله. بادرنا لنشر مقالات، عقّبنا، وشاركنا في مئات المقالات في إسرائيل والخارج في العام الماضي.

29. **رافقنا عشرات الضحايا في لقاءاتهم مع وسائل الإعلام.** في إطار الخدمة الفريدة التي أنشأناها، نرافق الضحايا اللواتي تردن إسماع أصواتهن على وسائل الإعلام على طول الطريق: من استوضاح الرغبات والاحتياجات، إيجاد المنصة المناسبة، المساعدة في وضع الحدود والشروط، الوساطة والدعم قبل وبعد النشر.

30. **دعمنا الضحايا الذين تضرروا ماديًا من الحرب.** لاحظنا خلال الحرب ضائقة مالية متزايدة لدى جزء من الضحايا الذين ترافقهم المراكز انبثقت عنها مواقف خطيرة مستّ بإجراءات إعادة التأهيل. استجابة لذلك، أقمنا صندوق مساعدات مخصص لدعم مباشر لعشرات الضحايا.

31. **عملنا على تطوير التغطية المسؤولة للعنف الجنسي في وسائل الإعلام.** عملنا مع صحافيات وصحافيين في التلفزيون والراديو والمواقع الرئيسية على تغطية عادلة وغير مسيئة لقضايا الاعتداء الجنسي والعمل مع الضحايا.

32. **وصلنا لأكثر من مليون إسرائيلية وإسرائيلي على شبكات التواصل الاجتماعي.** نشرنا رسائل مباشرة وأتحنا المعلومات وخدمات المساعدة لأكثر من 1,350,000 مستخدمة ومستخدم على الشبكات الاجتماعية.

التوجهات لطلب المساعدة في زمن الحرب: الوضع القائم

تشرين الأول\أكتوبر 2023 — آذار\مارس 2024

26,379 توجه وصل مراكز المساعدة
في الأشهر الستة الأولى التي تلت الحرب

من بينها **8,340** من ضحايا
يتوجهون للمراكز لأول مرة

من أبرز ما ميّز التوجهات لمراكز المساعدة في الأشهر الستة الأولى التي تلت الحرب

ركود: الركود هو آلية دفاع شائعة في مواجهة التراوما. الصدمة التي أصابت المجتمع في إسرائيل يوم 7 أكتوبر انعكست في عدد وطابع التوجهات لمراكز المساعدة خلال شهر تشرين الأول\أكتوبر، أساسًا في حلول انخفاض بعدد التوجهات الجديدة التي تلقتها خطوط المساعدة. بالمقابل، وبعد مرور وقت قصير، عاد المتوجهون والمتوجهات القدامى إلى مراكز المساعدة – بعضهم بعد سنوات من الانقطاع، وحل ارتفاع بالتوجهات للمساعدة المكتوبة (على التشات وعلى واتساب).

هرمية: كثيرًا ما شعرنا بتردد واعتذار من قبل الضحايا الذين توجهوا إلينا في الأشهر الأولى من الحرب. خلقت الكارثة الكبرى التي حلت بالكثيرين هرمية جديدة. تحدث المتوجهون والمتوجهات عن خوفهم من أن ليس من الشرعي طلب المساعدة في وقت

كهذا، أن ذلك يعبر عن الأنانية وأن المساعدة التي يتلقونها تأتي على حساب آخرين "يعانون أكثر" وأنها قد تسلب منهم الموارد التي يستحقونها.

انهيار: لاحظنا في هذه المرحلة فجوة مفجعة بين مشاعر انعدام الشرعية والشعور بالذنب التي عبر عنها المتوجهات والمتوجهون وبين مضامين توجهاتهن\م. اتسمت مضامين هذه المحادثات بتفكك تام وصف المتوجهون فيها انهيارات ونوبات قلق واكتئاب وشعور بالوحدة. تحدثت المتوجهات والمتوجهون عن أشهر شعروا خلالها أنهم في هاوية، عن ازدياد في أعراض البوست التراوما، وضعف كبير في الأداء الوظيفي. تحدثت المتوجهات والمتوجهون أيضًا عن أفكار انتحارية.

بُعد: القدرة على الحديث عن التجربة والانتقال إلى حيّز معالجة التراوما يتطلّب بعدًا معينًا. حرِمنا جميعًا من هذا البعد مع استمرار سفك الدماء ومع حالة المختطفات والمختطفين، لكن المتوجهات والمتوجهين عبروا مع مرور الوقت عن المحاولة للعودة إلى الروتين واستعادة السيطرة على الواقع.

تقاطع: ينتمي المتوجهون والمتوجهات إلى المراكز لجميع أطياف المجتمع في إسرائيل. يعني هذا أن فئات مختلفة أكثر انكشافًا من غيرها على الإصابات والضرر معرضة لأشكال ضرر وأذى مختلفة: عاش المتوجهون والمتوجهات من الجنوب جحيم المجزرة أو تعرضوا لخطرها؛ يعاني المتوجهون والمتوجهات العرب من الإهمال في مواجهة العنف المتزايد، هذا إلى جانب تعرضهم للإقصاء والإسكات؛ أخلِي سكان الشمال من بيوتهم، منهم العاملات والمتطوعات في مركز المساعدة الجليل والجولان في كريات شمونة، ولما يعودوا إليها حتى الآن – أي بعد مرور أكثر من عام على اندلاع الحرب.

إصابات جديدة: نتجت عن التغييرات التي أحدثتها الحرب في الظروف المعيشية للعديد من العائلات حالات خطر جديدة. بدأنا مع الوقت نتلقى توجهات أبلغت عن اعتداءات تحصل في مراكز الإخلاء أتيحَت بسبب الظروف الجديدة.

روتين؟ مع مرور الوقت، عادت التوجهات إلى ما كانت عليه. حل ارتفاع في توجهات ضحايا توجهوا إلينا للمرة الأولى، وحل ارتفاع في الطلب على خدماتنا التكميلية للمرافقة والدعم (مثل المرافقة في الإجراءات القانونية أو المساعدة في تحصيل الحقوق).

حتى في هذه الأيام الدامية مراكز المساعدة ما زالت هنا لمساعدة ودعم كل من يحتاجنا.

معطيات وبيانات عن العنف الجنسي في إسرائيل للعام 2023[1]

1 يحتوي فصل البيانات والمعطيات تناولًا لبيانات ومعطيات الأعوام الماضية لأخذ الانطباع عن التغيرات والنزعات التي حصلت في السنوات الأخيرة. جميع البيانات والمعطيات تتطرق للعام 2023، إلا إذا ذكِر غير ذلك.

معطيات وبيانات مراكز المساعدة لضحايا العنف الجنسي للعام 2023[1]

55,044 توجهات جديدة
وصلت مراكز المساعدة

17,484
منها كانت توجهات جديدة[2]

14,557
توجه لطلب المساعدة
26% ارتفاع مقارنة بالعام 2018 حيث تلقينا **11,520** توجه جديد.

2,927
توجه لـ "صوت الصيف"
خدمة دردشة مجهولة مخصصة للشبيبة تقدم الاستشارة في مواضيع جنسية وزوجية

1 تستند تجزئة المعطيات في هذا الفصل إلى تحليل التوجهات الجديدة للمراكز. نظرًا لطبيعة المساعدة التي تمنحها مراكز المساعدة، لا تطرَح على التوجهات والمتوجهين الجدد أي أسئلة حول التفاصيل المحددة للإصابة ، المتوجه\ة، أو المعتدي. لذلك، تم احتساب جميع النسب الظاهرة في هذه التجزئات بناءً على التوجهات التي حصلنا فيها على المعلومات ذات الصلة. لمزيد من التفاصيل والتجزئات يمكنك التواصل مع طاقم الاتحاد.

2 توجه جديد هو المرة الأولى التي تتواصل بنا المتوجهة في العام نفسه. معظم التوجهات تليها محادثات استمرارية.

معلومات عن الضحية

جندر الضحية[3]

87% طفلة أو امرأة ♀

13% طفل أو رجل ♂

العمر عند حدوث الإصابة

28% أطفال (حتى عمر 12)

31% شبيبة (18-13)

41% بالغات وبالغين (+18)

تجزئة المعطيات بحسب جندر وعمر الضحية

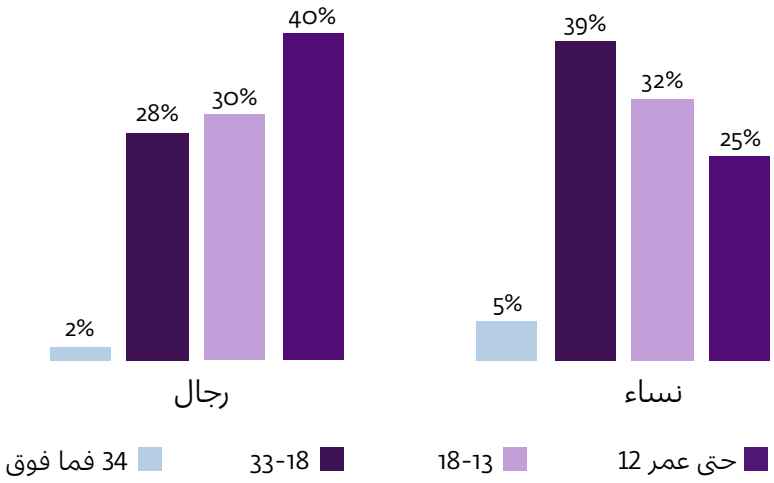

3 تم تدوير النِسَب وهي لا تشمل 51 توجه من ضحايا عابرات وعابرين الذين تشكّل توجهاتهم\ن أقل من 0.5% من مجمل التوجهات

معلومات عن الإصابة

نوع الإصابة[4]

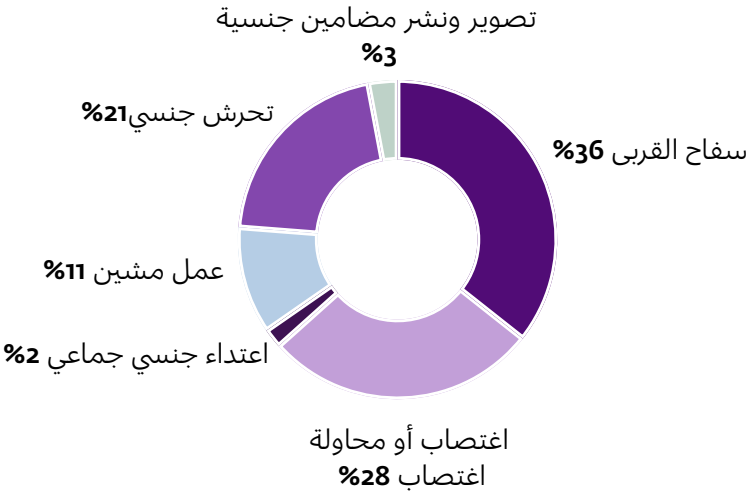

مكان الإصابة

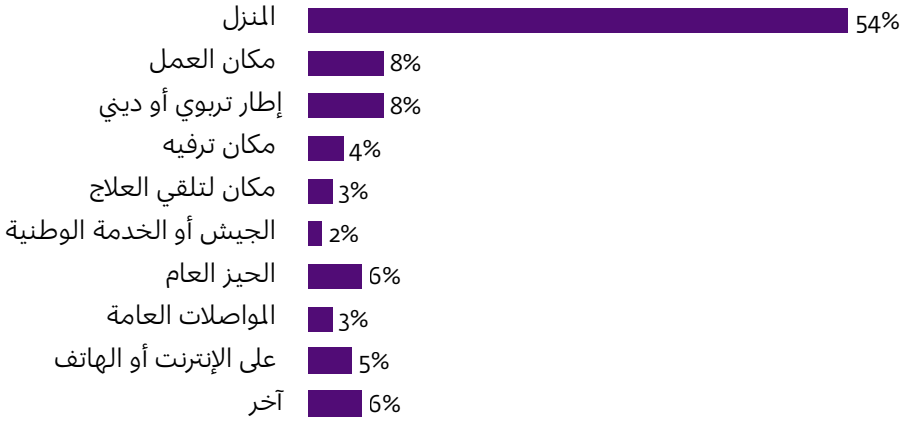

4 معلومات بشأن الفئات المعروضة:
— **"اغتصاب أو محاولة اغتصاب"** – يشمل إصابات تندرج في القانون تحت تعريف "الاغتصاب الشرجي".
— **التحرش الجنسي**، حسب تعريفه في القانون، قد يشمل الأعمال المشينة ونشر الصور والتفاصيل الخاصة. تستعرض هذه التجزئة كل واحد من أنواع الإصابة كفئة منفردة بحسب ما أبلغ\ات عنه المتوجه\اة.

معلومات عن المعتدي\ة

جندر المعتدي\ة

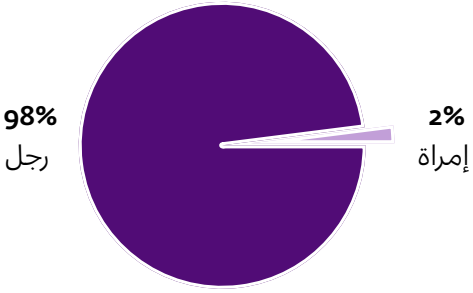

معرفة المعتدي\ة[5]

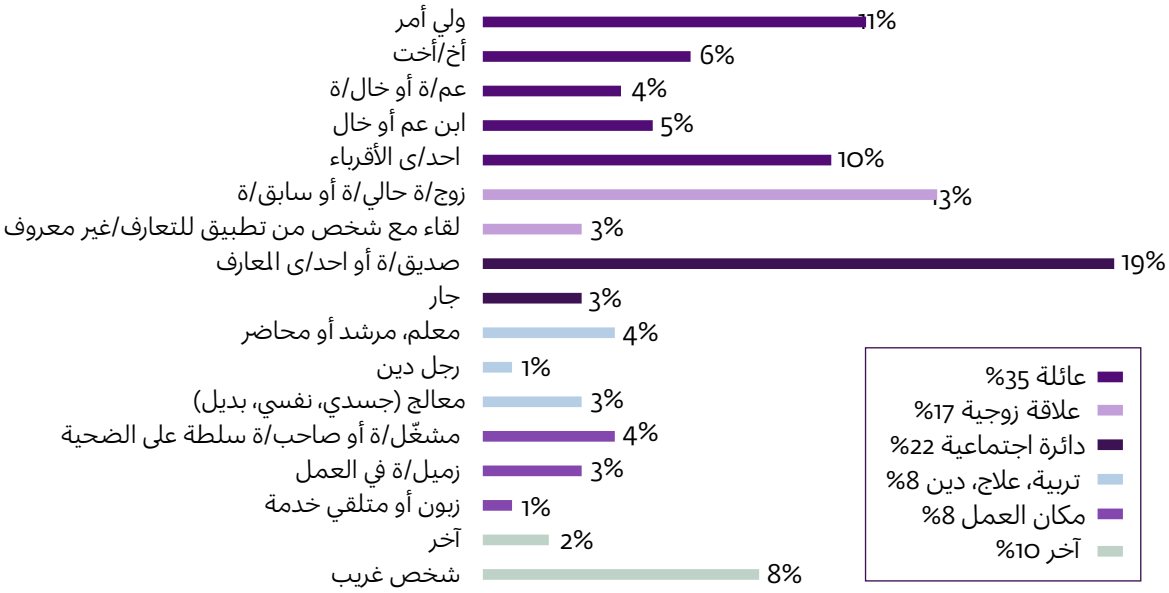

5 والد\ة وأخ\أخت – يشمل أفراد العائلة الذين تربط بينهم صلة دم، أو أخ\أخت من أب\أم آخر\أخرى، أو بالتبنّي.

معلومات عن إصابة أطفال (حتى عمر 12)

نوع الإصابة (حتى عمر 12)[6]

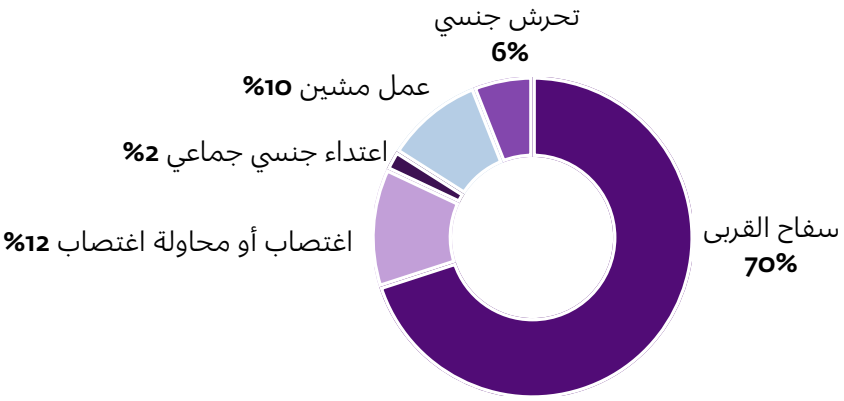

مكان الإصابة (حتى عمر 12)

69%
المنزل

13%
جهاز التربية

18%
مكان آخر

6 تحرش جنسي – يشمل 1% تصوير ونشر مضامين جنسية.

معرفة المعتدي\ة (حتى عمر 12)

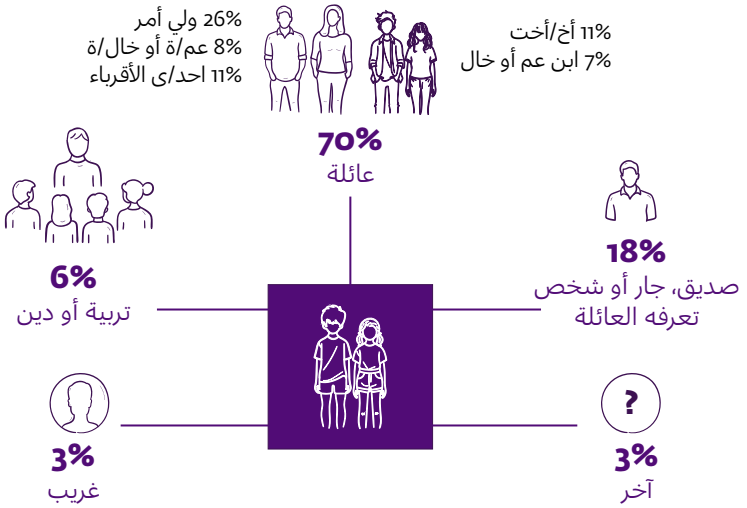

معلومات عن الإصابة لدى الشبيبة (13-18)

نوع الإصابة (شبيبة)

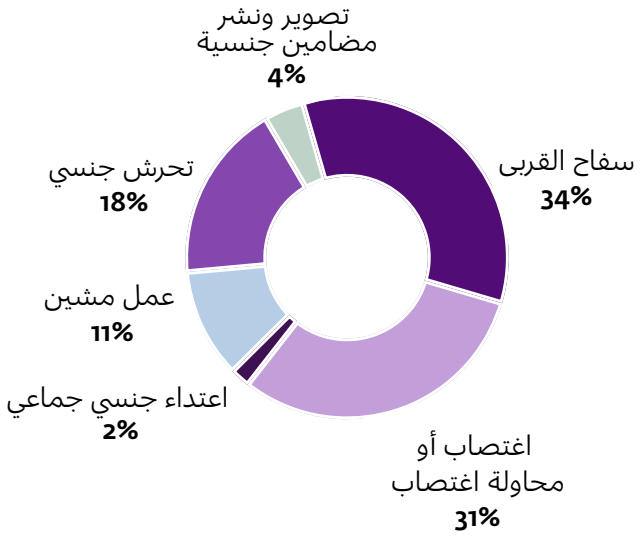

مكان التعرض للإصابة

14%
جهاز التربية

8%
الحيّز العام

51%
المنزل

21%
آخر

6%
إنترنت أو هاتف

معرفة المعتدي\ة (شبيبة)

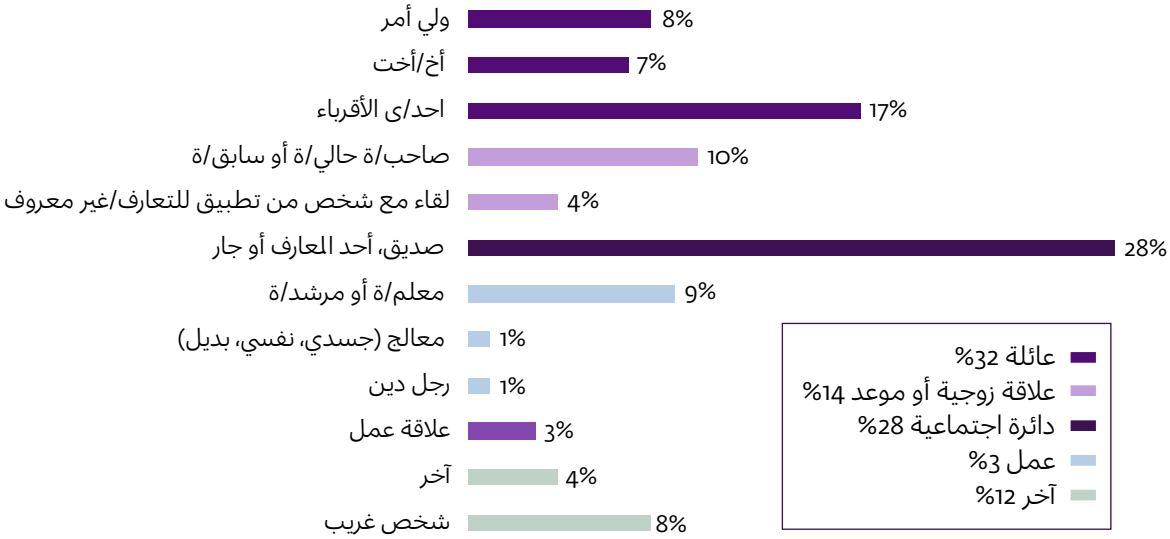

معلومات عن الإصابة لدى البالغات والبالغين (18+)

نوع الإصابة (18+)

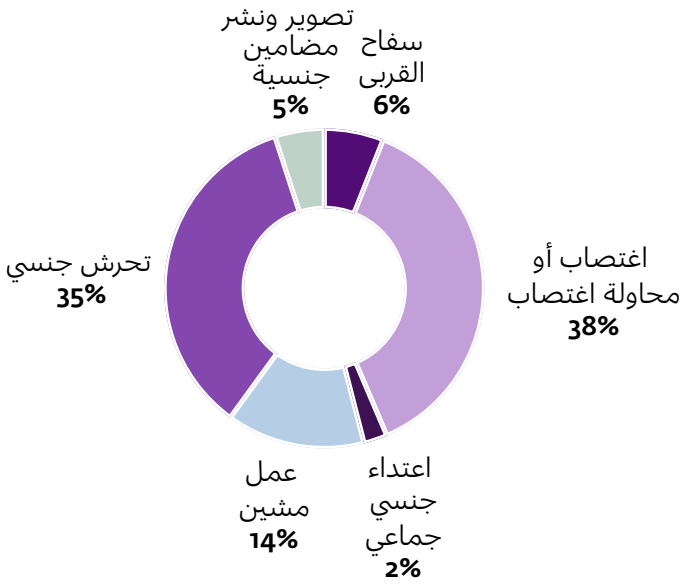

مكان الإصابة (18+)

51%
المنزل

13%
عمل

6%
إنترنت أو هاتف

25%
آخر

4%
مكان تلقي علاج

معطيات وبيانات شرطة إسرائيل للعام 2023[1]

6,405
قضايا جرائم جنسية وتحرش جنسي
فتِحَت في شرطة إسرائيل في العام 2023

3%
انخفاض مقارنة بالعام 2022
حيث فتِحَت **6,558** قضية

قضايا جرائم جنسية وتحرش جنسي

قضايا جرائم جنسية وتحرش جنسي[2]

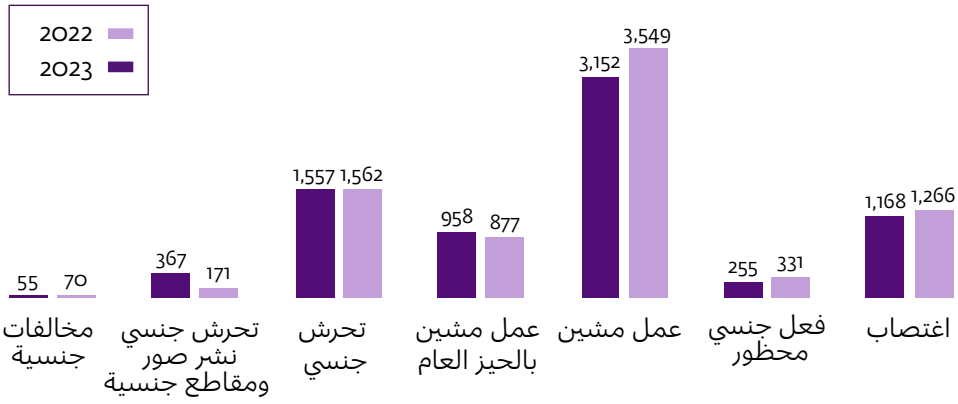

1 المصدر: رد على طلب حرية المعلومات أرسلناه لشرطة إسرائيل. تلقّينا الرد يوم 25\8\2024.

2 ملاحظات بشأن تقسيم الجرائم المعروضة:
— في تجزئة بيانات قضايا التحرش الجنسي اخترنا الفصل بين قضايا التحرش الجنسي وبين قضايا نشر الصور والفيديوهات (البند 5أ من قانون منع التحرش الجنسي). تظهر البيانات ارتفاعًا ملحوظًا بنسبة 115% في هذه القضايا في السنوات الخمس الأخيرة، لكن انخفاضًا مقارنة بالسنوات 2021 و2020- التي بلغت فيها 493 و390- شكاوى في الموضوع، بالتناظر.

— نرى أن على بند الفعل الجنسي المحظور بالموافقة أن يندمج وبعتبَر بندًا ثانويًا في بند الاغتصاب. تركنا طريقة عرضه الأصلية، مع ذلك، حتى نعرض التغيرات الطارئة على هذه القضايا.

في **239** من القضايا كان عدد المشتبهين بهم اثنين أو أكثر

في **67** من القضايا –كان عدد المشتبه بهم ثلاثة أو أكثر
أكبر عدد مشتبهين بهم في قضية جريمة جنسية كان 13.

جرائم جنسية حسب مكان الإصابة

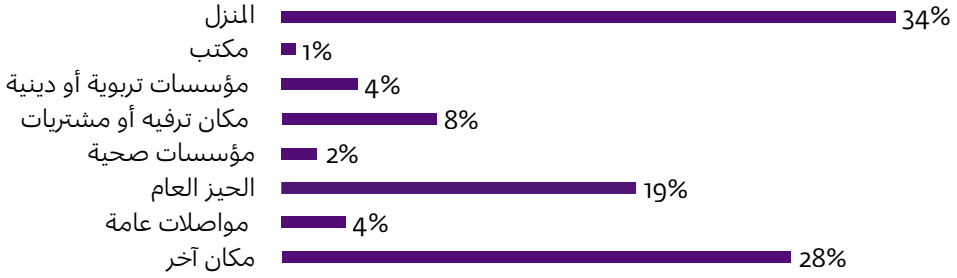

القاصرون أكثر عرضة للإصابة في المنزل المؤسسات التربوية والمؤسسات الدينية.

معظم الشكاوى المقدَّمة إلى الشرطة تقدَّم في أعقاب جرائم جنسية حدثت خارج المنزل – مقابل التوجهات لمراكز المساعدة التي تصل غالبيتها في أعقاب إصابات حصلت داخل المنزل.

معلومات عن الضحية

جندر الضحية

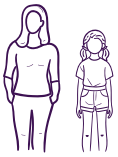

80%
طفلة أو امرأة

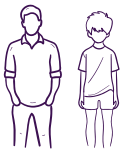

20%
طفل أو رجل

- نلاحظ في السنوات الثلاث الأخيرة ارتفاعًا معتدلًا في عدد الشكاوى المقدمة من ضحايا جرائم صبيان أو رجال.

عمر الضحية عند التعرض للإصابة

20%
أطفال
(حتى عمر 12)

30%
شبيبة
(18-13)

50%
بالغات وبالغين
(+18)

قومية الضحية

- **11% فقط من الشكاوى مصدرها بضحية غير يهودية – يعبر هذا المعطى عن تمثيل ناقص مقارنة بنسبة المجتمع العربي من مجمل السكان.**

معلومات عن المشتبه به\ا

جندر المشتبه به\ا

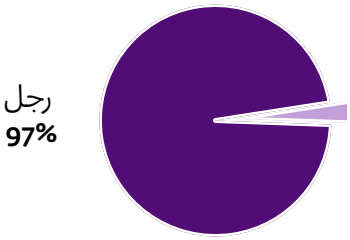

عمر المشتبه به\ا

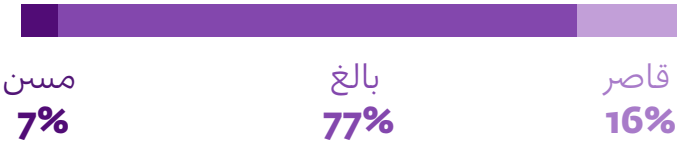

معرفة المشتبه به\ا

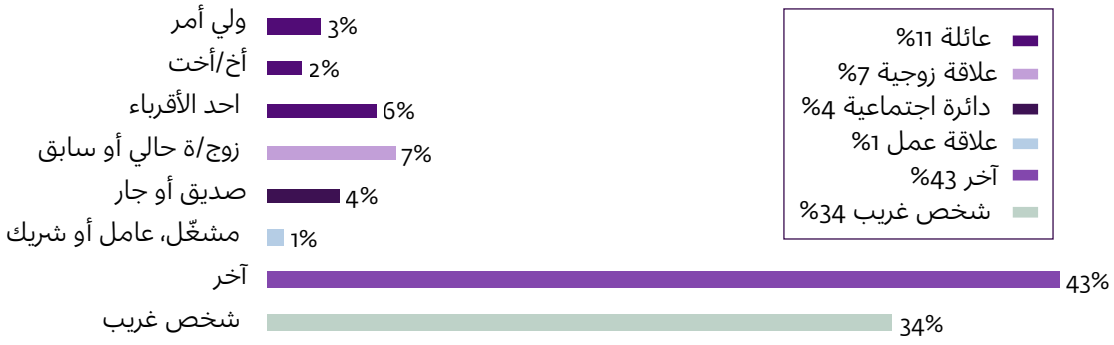

- عادة ما تتناول الشكاوى المقدمة للشرطة إصابات تحدث في دوائر أبعد – مقارنة بالتوجهات لمراكز المساعدة. 11% فقط من الشكاوى تتعلق بإصابة في العائلة – أي أقل من ثلث التوجهات إلى المراكز؛ بالتناظر – 34% من الشكاوى قدِّمَت ضد غريب – أكثر من 4 أضعاف التوجهات لمراكز المساعدة.[3]

3 هذا مع أن نسبة الشكاوى المتعلقة بالاعتداء من قبل شخص غريب انخفضت مقارنة بالسنوات الثلاث السابقة، حيث كانت حوالي 40% بالمعدل.

معطيات وبيانات النيابة العامة للعام 2023[1]

4,823
قضية جرائم جنسية وتحرش جنسي فتِحَت في النيابة العامة في العام

7% ارتفاع مقارنة بالعام 2022 حيث فتِحت **4,498** قضية

معلومات عن قضايا الجرائم الجنسية والتحرش الجنسي التي فتِحَت في النيابة

قضايا حسب نوع الجريمة – مقارنة[2]

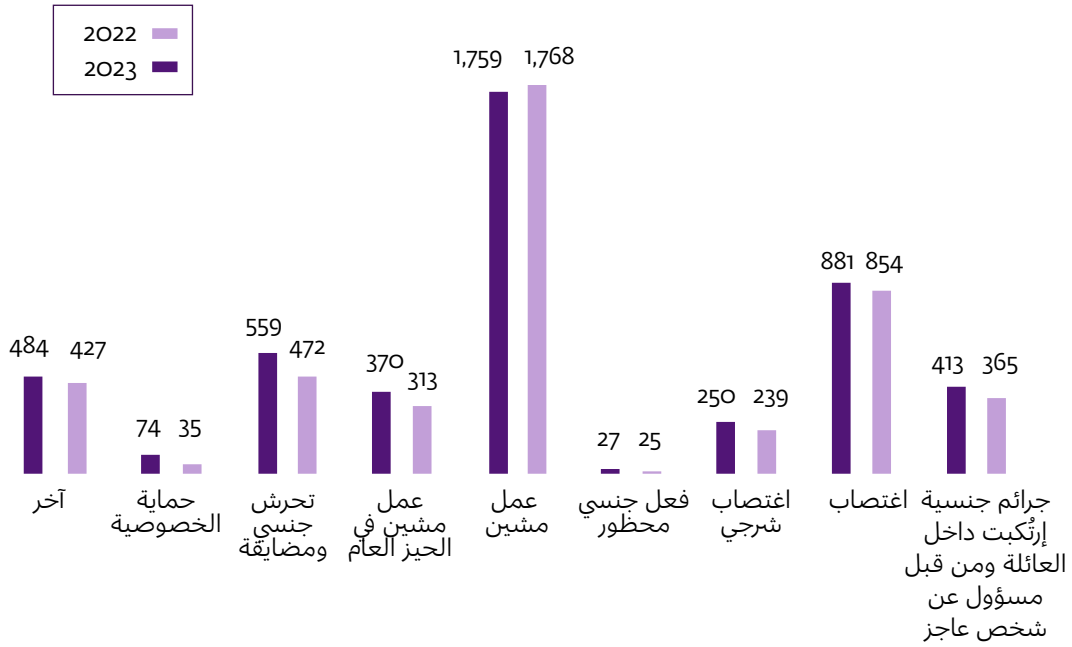

1 المصدر: رد وزارة القضاء على طلب حرية المعلومات أرسلناه للنيابة العامة. تلقينا الرد يوم 7\11\2024

2 ملاحظات بشأن الفئات المعروضة:
– **فعل جنسي محظور:** في العام 2022، يشمل قضيتَي استغلال جنسي من قبل معالج نفسي وقضيَتَي استغلال جنسي من قبل رجل دين.
– **آخر:** بند الجريمة الرئيسي في القضية هو ليس جريمة جنسية لكن واحدًا من البنود الأخرى يشمل بندًا كهذا. في ثلثين من هذه القضايا، البند الرئيسي هو جريمة عنف.

فتِحَت القضايا ضد **5,944** مشتبهين بهم – ارتفاع بنسبة **%15**
مقارنة بالعام 2022 حيث فتِحَت قضايا ضد **5,153** مشتبهين بهم

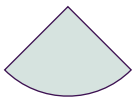

15% ارتفاع

في **713** قضية
كان هناك
ضحيتين أو أكثر

في **23** قضية كان
هناك أكثر من
10 ضحايا

---

617 ملف تناول جريمة جنسية جماعية مع مشتبهَين بهما أو أكثر

تقديم لائحة اتهام

633 لائحة اتهام قدِّمَت ضد **675** مشتبه به[3]

نسبة تقديم لوائح الاتهام في قضايا الجرائم الجنسية والتحرشات الجنسية[4]

81% من القضايا أغلِقَت دون تقديم لائحة اتهام

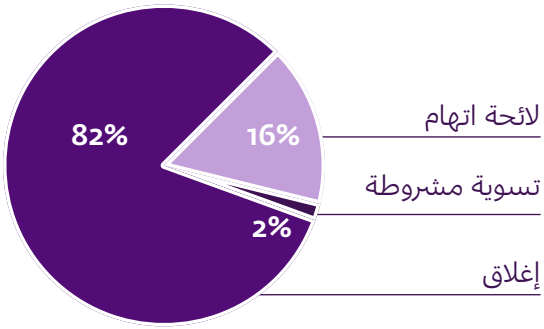

- في **633** قضية قدِّمَت لائحة اتهام
- **66** انتهت بتسوية مشروطة
- **3,175** قضية أغلِقَت دون إجراء تحقيق

3 لم تفتَح القضايا في العام 2023 بالضرورة.

4 يرتكز الحساب على "القرارات النهائية" التي اتخذتها النيابة العامة في قضايا من العام 2023، وليس العدد الإجمالي للقضايا التي فتِحَت في العام نفسه. يختلف هذا الرقم عن الرقم الذي نشرته النيابة العامة (وبحسبه قدِّمَت لائحة اتهام في 22% من القضايا وأغلقت 76% من القضايا)، لأن طريقة حسابها لا تحسب القضايا التي تم تلقيها في مسار "الإغلاق السريع".

لوائح اتهام بحسب بند الجريمة

- في معظم الحالات (58%) غيرت النيابة بند الجريمة الرئيسي في القضية. بالتالي، قدّمَت لوائح اتهام على ارتكاب فعل مشين أكثر، وأقل لوائح اتهام على قضايا الاغتصاب.[5]

- بالمقابل، يتم تقديم لوائح اتهام أكثر نسبيًا على جرائم جنسية داخل الأسرة، وأقل لوائح اتهام على تحرش جنسي وفعل مشين في مكان عام.[7]

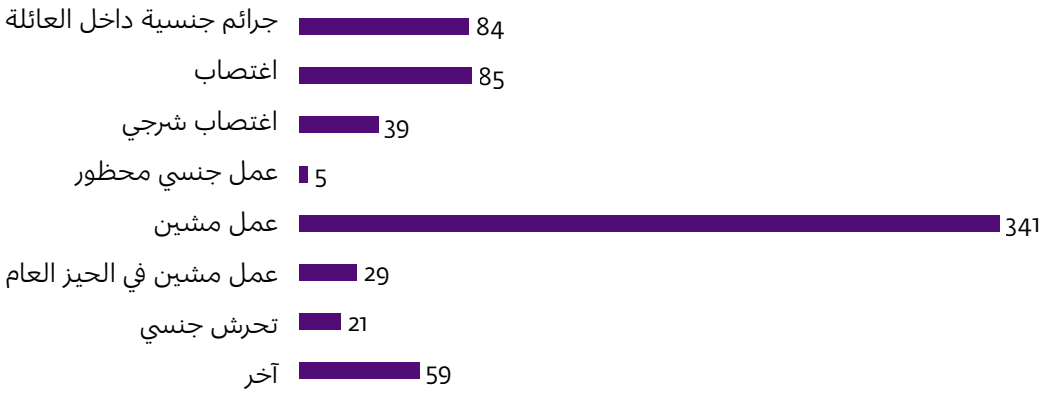

قضايا انتهت بعد إجراء قضائي

في العام 2023 انتهى **715** إجراء قضائي ضد **739** متهم.[8]

5 الاغتصاب هو بند الجريمة الرئيسي في 18% من القضايا التي فتِحَت، لكن 13% فقط من لوائح الاتهام التي قدِّمَت. بالمقابل، فإن العمل المشين هو بند الجريمة الرئيسي في 36% من القضايا، وفي 51% من لوائح الاتهام – يمكننا القول أنها استخدمت لتشمل بنودًا أخرى.

6 في 9% من القضايا التي فتِحَت وفي 13% من لوائح الاتهام التي قدِّمَت كان البند الرئيسي جرائم جنسية داخل العائلة ومن قبل مسؤول عن شخص عاجز.

7 التحرش الجنسي هو البند الرئيسي في 11% من القضايا التي فتِحَت، لكن 4% فقط من من لوائح الاتهام التي قدِّمَت؛ فعل مشين في مكان عام هو البند الرئيسي في 8% من القضايا التي فتِحَت، لكن فقط في 4% من لوائح الاتهام التي قدِّمَت.

8 ظهر بعض المتهمين في عدة لوائح اتهام مختلفة. يبلغ إجمالي عدد المتهمين، باستثناء الازدواج، 724 متهم.

نتائج الإجراءات[9]

81% من الإجراءات انتهت بإدانة المتهّم بجريمة جنسية

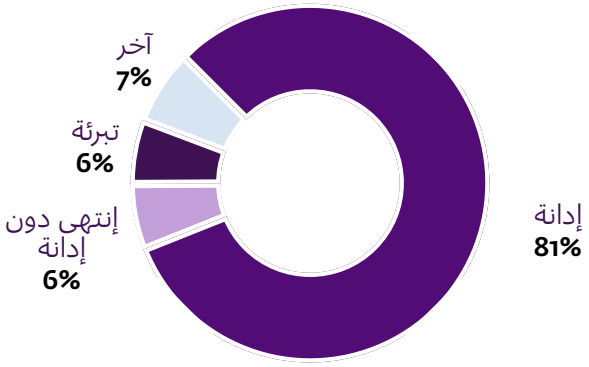

65% من الإجراءات انتهت بتسوية ادعاء

إغلاق القضايا دون إجراء تحقيق

3,175 قضية جريمة جنسية وتحرش جنسي أغلِقَت من قبل النيابة دون تحقيق ودون تقديم لائحة اتهام

في **352** من القضايا التي أغلِقَت كانت هناك ضحيتين أو أكثر

في **155** من القضايا التي أغلِقَت كان هناك متهمَّين أو أكثر

9 آخر: وقف أو تجميد الإجراءات: 30 قضية; محي – دون تبرئة: 6 قضايا; موت المدان: 5 قضايا; آخر: 9 قضايا.

أسباب إغلاق الملفات دون تحقيق[10]

- كما في كل عام، أغلِقَت معظم القضايا بسبب النقص في الأدلة.
- أغلِقَ ما يزيد عن 43 قضية دون تحقيق بسبب التقادم[11] – مقارنة بـ 20 ملف في العام 2022

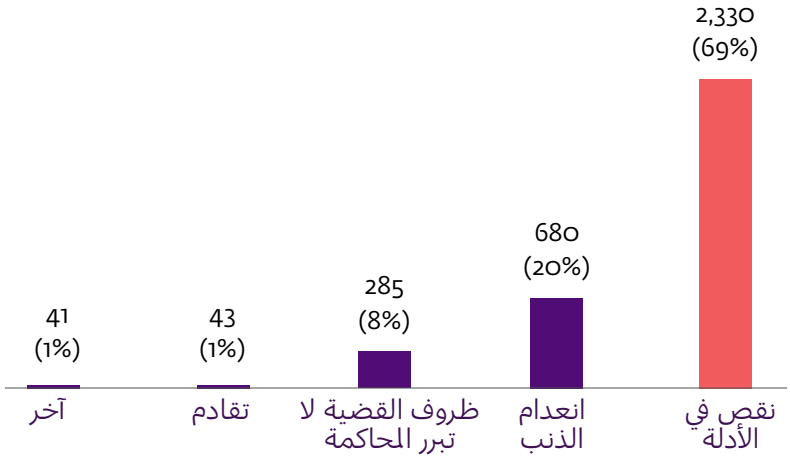

استئنافات على إغلاق القضايا

تم تقديم **77** استئناف إلى النيابة من قبل ضحايا جريمة.

في أعقاب الاستئنافات، أُحيلت **8** قضايا لاستكمال التحقيق، وتم تقديم لائحة اتهام في قضيتين.

10 **آخر:** ليست هناك جريمة جنائية: 6 قضايا; موت المُدان: 10 قضايا; مجرم غير معروف: 5 قضايا; آخر: 20 قضية.

11 أوضحت لنا النيابة في ردّها بأن التقادم لا يحصل على سبب محدد في إطار الحجج لإغلاق القضايا دون تحقيق. من الوارد لذلك أن عدد القضايا التي أغلِقَت دون تحقيق بسبب التقادم في الواقع أكبر من المنصوص أعلاه.

لوائح وبيانات قسم التحقيق مع أعضاء الشرطة (ماحش) للعام 2023[1]

133
شكوى على جرائم جنسية وتحرش جنسي من قبل رجال شرطة قدِّمت لماحش في العام 2023

كما في العام 2022، حيث قدِّمَت **133** شكوى

قضايا جرائم جنسية وتحرش جنسي فتِحَت في ماحش

نوع الجريمة

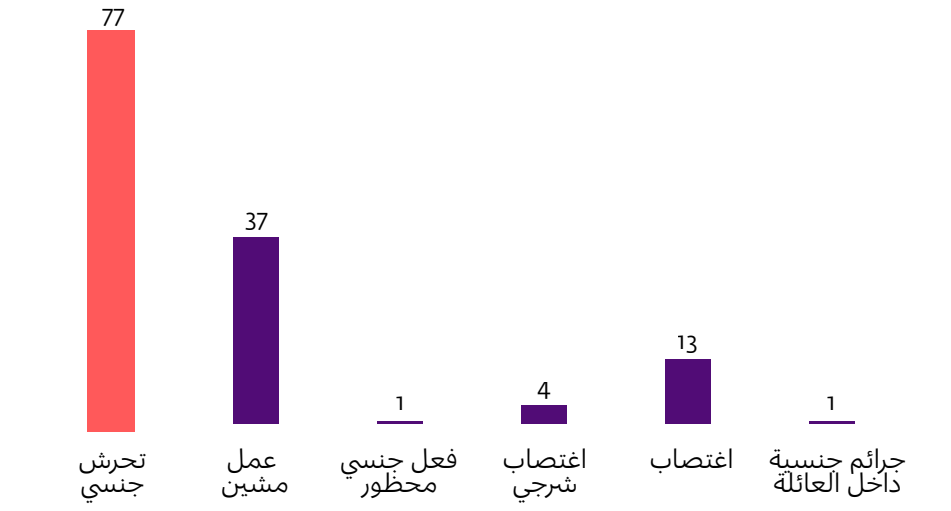

1 المصدر: رد وزارة القضاء على طلب حرية المعلومات أرسلناه للنيابة. وصلنا الرد يوم 7\11\2024.

مصير الشكاوى

- ثلثان (**66%**) من الشكاوى التي قدِّمَت لماحش لم تصل مرحلة التحقيق، مقابل **54%** في العام 2022.
- في جرائم التحرش الجنسي، **88%** من الشكاوى لا تصل مرحلة التحقيق.

تقديم لوائح اتهام في ماحش

نسبة تقديم لوائح الاتهام في قضايا الجرائم الجنسية

91% من القضايا في وحدة التحقيق مع رجال الشرطة (ماحش) أغلِقَت دون تقديم لائحة اتهام

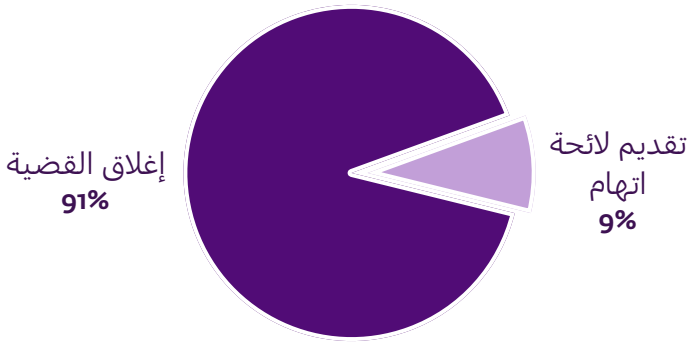

- في **14** قضية قدمت ماحش لائحة اتهام
- **135** قضية أغلِقَت من قبل ماحش دون إدانة

أنوع الجرائم في لوائح الاتهام

- كل لوائح الاتهام قدِّمَت على جرائم جنسية، منها **8** لوائح اتهام على أعمال مشينة و**4**- قضايا اغتصاب واغتصاب شرجي.

- رغم أن معظم الشكاوى التي فتِحَت تناولت التحرش الجنسي، لم تقدَّم أي لائحة اتهام على هذه الجريمة.

هوية الضحية في القضايا التي قدِّمَت فيها لوائح اتهام

شرطية[2]
5
لوائح اتهام

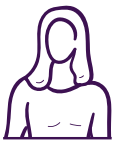

مدنية
9
لوائح اتهام

قضايا ماحش التي انتهت بعد إجراء قانوني

8
إجراءات قضائية أدارتها ماحش انتهت بالإدانة

2
استئنافات قُدِّمت من قبل شرطيين تمت إدانتهم بجرائم جنسية، تم قبولها بشكل جزئي

2 من بينهم متطوعون\ات في الشرطة، جنود\جنديات شاحم (خدمة إجبارية في الشرطة)، جنديات\جنود حرس الحدود وما شابه.

قضايا أُغلقت دون فحص أولي أو تحقيق

هوية الضحية في القضايا التي لم يجرَ فيها أي فحص أو تحقيق[3]

شرطي/ة[4]
43 قضية

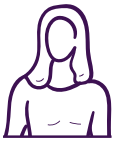

مدني/ة
31 قضية

عدد الضحايا

10 من القضايا التي لم يتم إجراء أي فحص أو تحقيق فيها تناولت شبهات بإصابة ضحيتين أو أكثر

تحويل القضايا التي أغلقت دون أي فحص أو تحقيق إلى إجراء تأديبي

46% من القضايا التي لم يجرَ التحقيق فيها تم تحويلها إلى الوحدة التأديبية[5]

3 هناك معلومات حول هوية الضحية في 74 قضية فقط من أصل 89 قضية لم يجرَ فيها أي فحص أو تحقيق

4 من بينهم متطوعون/ات في الشرطة، جنود\جنديات شاحم (خدمة إجبارية في الشرطة)، جنديات\جنود حرس الحدود وما شابه.

5 39 من القضايا التي أغلِقَت دون تحقيق أو فحص و11- من 32 قضية أغلِقَت بعد فحص أولي دون تحقيق.
5 قضايا أخرى أحيلت لوحدة شكاوى الجمهور في شرطة إسرائيل.

معطيات وبيانات مصلحة السجون للعام 2023 [2,1]

1,215
سجين ومعتقل تواجدوا في منشآت مصلحة السجون جراء ارتكاب جرائم جنسية في 2023

كما في العام **2022**، حيث تواجد 1203 سجين ومعتقل في منشآت مصلحة السجون

تجزئة معطيات الأسرى والمعتقلين

الجنس

1,001
سجين

214
معتقل

1,204
رجل

5
نساء

6
قاصرين

1 المصدر: رد على طلب حرية المعلومات أرسلناه لمصلحة السجون. تلقينا الرد يوم 5\11\2024.

2 نظرًا للتغييرات المتكررة في أعداد السجناء والمعتقلين، فإن البيانات المعروضة لسنة معينة صحيحة ليوم 31 كانون الأول\ديسمبر من السنة المعنية.

سجناء تمت محاكمتهم لارتكابهم جرائم جنسية

عدد السجناء الذين يقضون عقوبة السجن لارتكابهم جرائم جنسية بحسب بند الادانة[3]

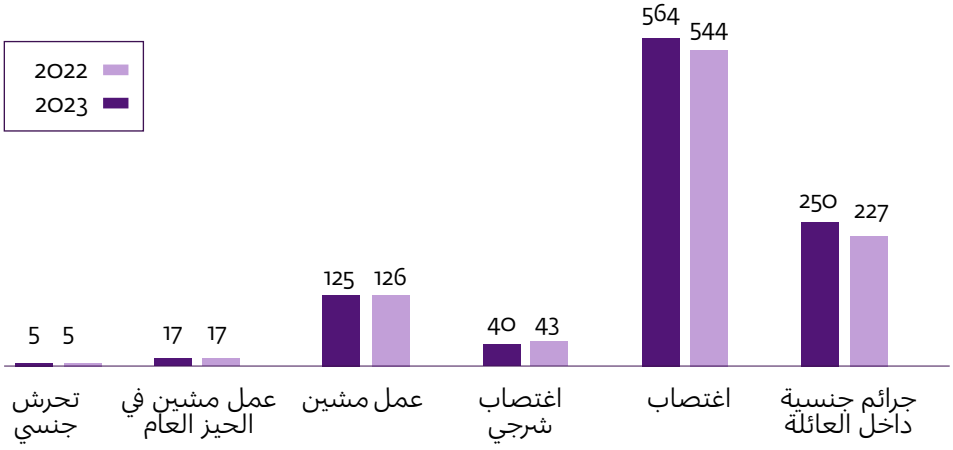

عدد مرات دخول السجين للسجن

1/4

حوالي **ربع (24%)** السجناء الذين تمت محاكمتهم لارتكابهم جرائم جنسية هم جناة متكررين، قضوا أكثر من عقوبة سجن واحدة

3 أدرِجَت في بند الاغتصاب بنود الاغتصاب الشرجي وفعل جنسي محظور بالموافقة. نرى أنه، ونظرًا إلى أن هذه جرائم اختراق الجسد دون موافقة حرة، يجب اعتبارها بنود اغتصاب. في العام 2022، 43 سجينًا قضوا أحكامًا بالسجن بتهمة الإغتصاب الشرجي، وسجينين بتهمة فعل جنسي محظور بالموافقة؛ في العام 2023، قضى 40 سجين عقوبة السجن بتهمة الاغتصاب الشرجي، وثلاثة بتهمة فعل جنسي محظور بالتراضي.

مدة السجن

- حوالي **ثلث** السجناء يقضون فترة سجن تفوق الخمس سنوات.

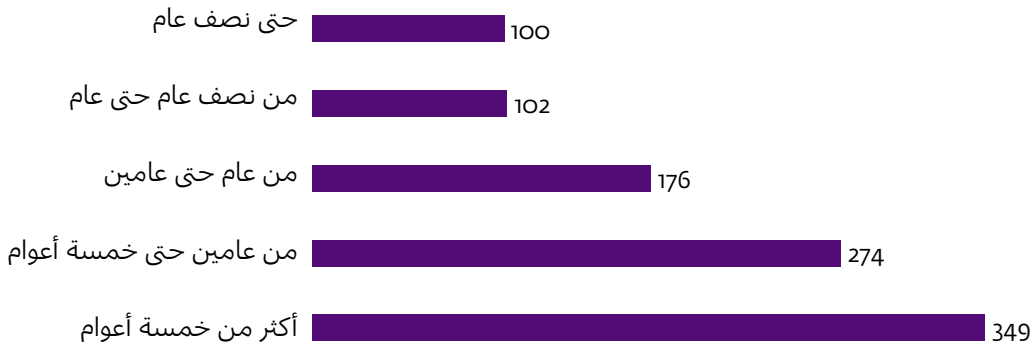

الاندماج في برنامج إعادة التأهيل لمرتكبي الجرائم الجنسية

- **28%** من السجناء الذين يقضون عقوبة سجن لارتكابهم جرائم جنسية (**367**) لم يُدمجوا إطلاقًا في برنامج إعادة تأهيل خاص لمرتكبي الجرائم الجنسية أو في تحضيرات لبرنامج إعادة تأهيل

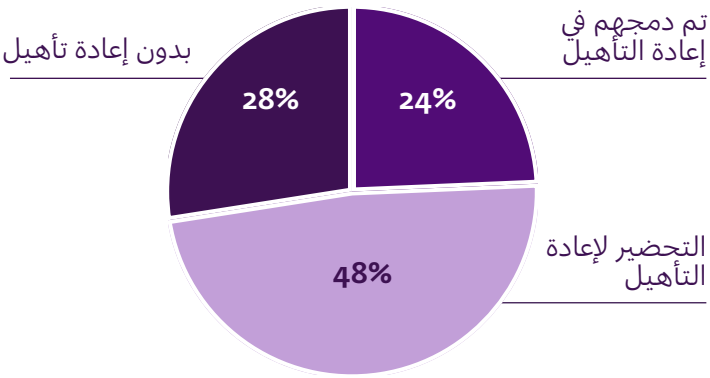

الاندماج في برنامج إعادة التأهيل لمرتكبي الجرائم الجنسية – على مدار السنوات

- خلال السنوات الأخيرة، تشهد نسبة مرتكبي الجرائم الجنسية الذين شاركوا في برنامج العلاج الخاص انخفاضًا من سنة إلى أخرى.

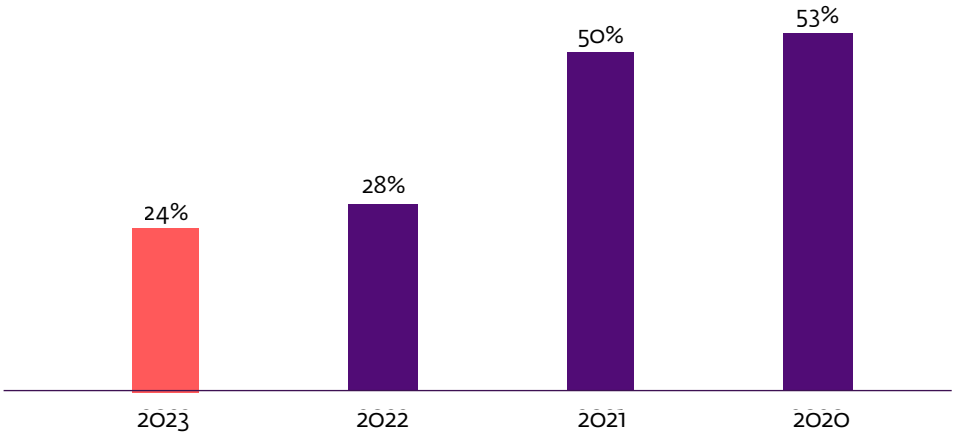

وحدة تسور – رقابة على مرتكبي جرائم جنسية مسرحين

1,438 مرتكب جرائم جنسية مسرَّح تواجد تحت رقابة وحدة تسور في العام 2023

6% أقل مقارنة بالعام 2021، حيث كان عددهم **1533**[4]

4 المقارنة مع العام 2021 لأننا لم نتلقَّ المعطيات المتعلقة بالعام 2022.

عدد الجرائم الجنسية التي ضبطت في فترة الرقابة

◄ في عام 2023 طرأ انخفاض ملحوظ في عدد الأشخاص الخاضعين للرقابة الذين تم القبض عليهم لارتكاب جرائم جنسية. مع ذلك، ليس واضحًا ما إن كان يدل ذلك على انخفاض في نسبة ارتكاب الجرائم الجنسية أم على انخفاض في نسبة الرقابة.

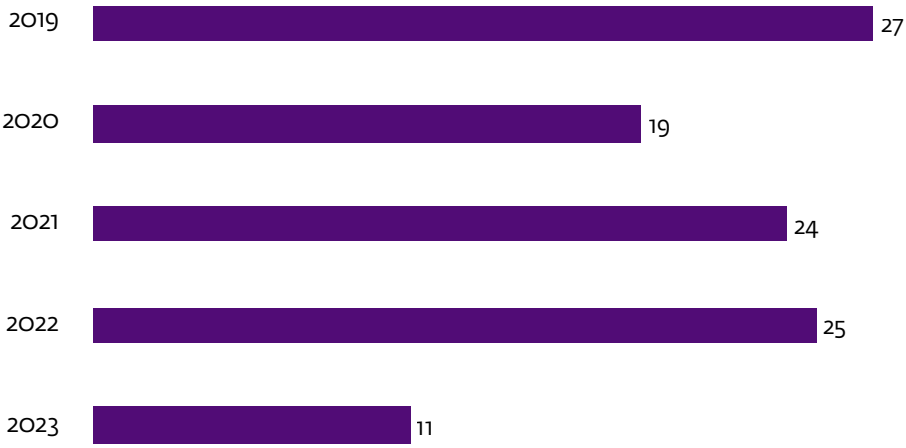

معطيات وبيانات محكمة العمل[1]

122
قضية تحرش جنسي تم فتحها في محكمة العمل في عام **2023**

27% ارتفاع مقارنة بعام **2022**، حيث تم فتح 96 قضية

مميزات القضايا

مكونات القضية

30
قضية شملت بند/بنود تحرش جنسي فقط.

92
قضية شملت بند/بنود تحرش جنسي بالإضافة إلى بنود أخرى.

عدد المدعى عليهم في القضية [2]

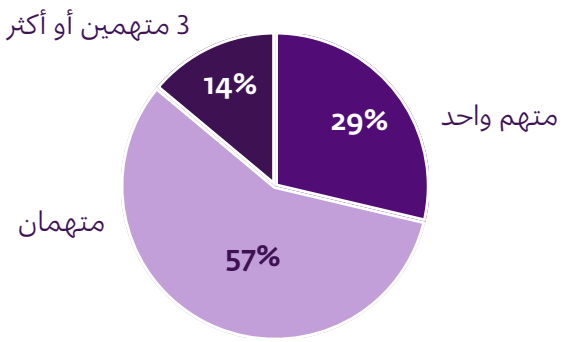

1 المصدر: رد على طلب حرية المعلومات أرسلناه لإدارة المحاكم. تلقينا الرد يوم 8\9\2024.

2 بحسب القانون، من تعرض\ت لتحرش جنسي في مكان العمل يمكنه\ا رفع الدعوى على مكان العمل وأصحاب مناصب معينين فيه، بالإضافة إلى المتحرش.

تجزئة المعطيات بحسب المناطق الجغرافية

- تم تقديم **نصف** الدعاوى في محكمة العمل اللوائية في تل أبيب-يافا.

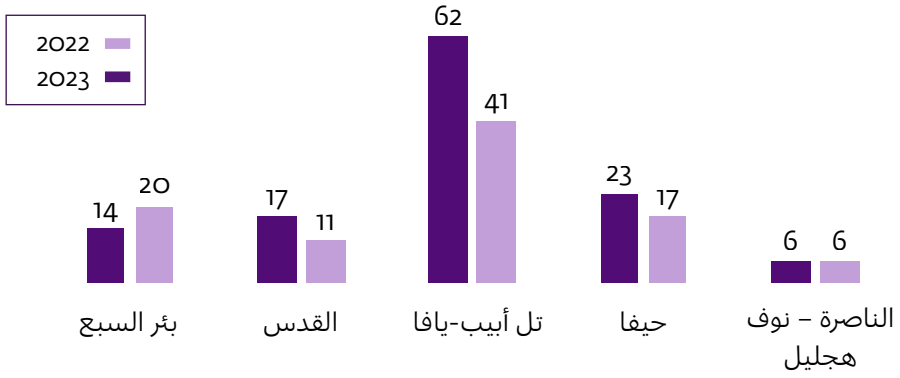

نتائج الإجراءات

في عام **2023** اختتمت **103** قضايا تحرش جنسي تمت إدارتها في محكمة العمل.

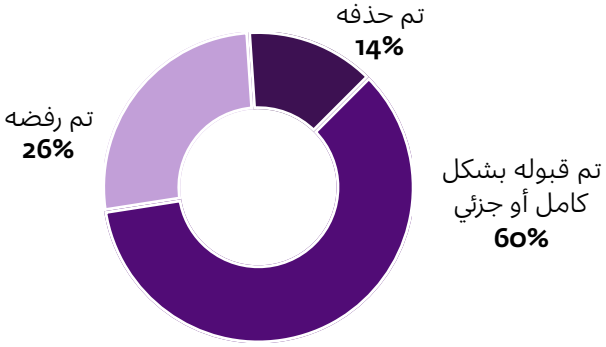

مدة الإجراء القضائي

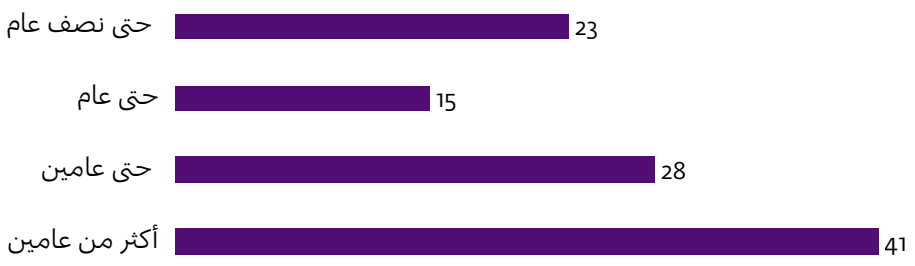

معطيات وبيانات وحدة المساعدة القضائية للعام 2023[1]

323
ضحية تم تمثيلها من قبل وحدة المساعدة القضائية في العام 2023

كما في العام 2022، حيث تم تمثيل **334** ضحية

تمثيل ضحايا الجرائم الجنسية الخطيرة في إجراء جنائي (تعديل رقم 20)[2]

مكونات القضية

423
طلب قدِّم لتمثيل قضائي خلال الإجراءات القضائية

309
مثِّلوا

123
رُفضوا[3]

1 المصدر: رد على طلب حرية المعلومات أرسلناه لوزارة القضاء. تلقينا الرد يوم 25\8\2024.

2 ينص التعديل رقم 20 لقانون المساعدة القانونية (2017)، على أنه عند تقديم لائحة اتهام على جرائم جنسية خطيرة (اغتصاب، اغتصاب شرجي، فعل جنسي محظور بالموافقة، وجرائم جنسية في الأسرة ومن قبل مسؤول عن عاجز) يستحق الضحايا الحصول على استشارة وتمثيل قانوني مجاني. تم الترويج للتعديل من قبل اتحاد مراكز المساعدة الذي نجح العام الماضي في توسيعه ليشمل جميع الجرائم الجنسية، بدءاً من مرحلة تقديم الشكوى. من المتوقع أن يدخل التوسع حيز التنفيذ خلال العام 2025

3 سبب الرفض: تم رفض 65 طلب لأن لم تقدَّم لائحة اتهام بعد – ما تطلبه القانون في ذلك الوقت. تم رفض 58 طلب بسبب "خارج صلاحيتنا".

التمثيل في إجراءات حماية الأدِّلة

في تموز\يوليو 2022 تمت المصادقة على تعديل لقانون حماية الأدلة ("قانون سري جولان") الذي صيغ وروِّج له من قبل اتحاد مراكز المساعدة. يصعب القانون على معايير إزالة حماية الأدلّة من علاج نفسي خضعت له الضحية لضمان الحفاظ على حقوقها القانونية، منها الحق بتمثيل من وحدة المساعدة القانونية.

28 ضحية حصلت على تمثيل خلال إجراءات حماية الأدلّة

نتائج الإجراءات

12 إجراءات حماية الأدلّة وصلت لنهايتها

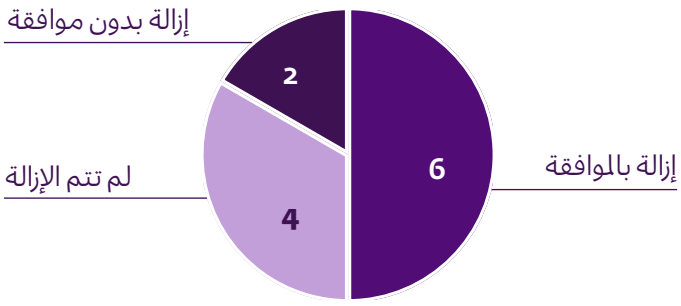

تمثيل قضائي في إجراءات الضرر

♦ **238** طلب لتمثيل قضائي في إجراءات ضرر تم تقديمها لوحدة المساعدة القضائية

☑ **35** قُبل

☒ **33** رُفِض

■ **170** أُغلِق[4]

تمثيل وفقًا لقانون تقييد عودة مرتكب جريمة جنسية إلى بيئة ضحية الجريمة[5]

☑

28

طلب لتمثيل قضائي قدِّم لإبعاد مرتكب جريمة جنسية من بيئة الضحية – تم الموافقة على جميع الطلبات[6]

15
الضحية قاصر

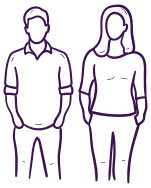

13
الضحية بالغ

4 بحسب وحدة المساعدة القانونية، أغلِقَت معظم القضايا بعد أن قطعت المتوجهة العلاقة لمطالبتها بإحضار أوراق تثبت استحقاقها اقتصاديًا، أو أوراق أخرى

5 يهدف قانون تقييد عودة مرتكب الجريمة الجنسية إلى بيئة ضحية الجريمة (2004) لمنع معتدٍ مدان من العودة إلى بيئة ضحية الاعتداء بشكل من شأنه أن يسبب لها الأذى أو أن يزيد من الضرر الذي لحق بها جراء الاعتداء نفسه. صكّ القانون بمبادرة من اتحاد مراكز المساعدة الذي عمل، خلال السنوات التي مرّت منذ صكّه، على إجراء تعديلات عليه توسع مجال نطاقه.

6 تمت الموافقة على كافة الطلبات للتمثيل بحسب قانون التقييدات لإبعاد المجرم عن بيئة الضحية التي وصلت وحدة المساعدة القانونية في العام 2023، ومنِحَت الضحايا فيها تمثيلًا قانونيًا.

يتوجه اتحاد مراكز المساعدة لضحايا الاعتداءات الجنسية بالشكر لجميع داعميه:
The ARCCI gratefully acknowledges the support of:

Elluminate

L'Oreal Paris

Migdal Group – Insurance & Finance

The Government of France

McDonald's Israel

Matan – Investing in the Community

SodaStream

The Jewish Agency –Boston

Round-Up

The Aviv Foundation

The Diane and Guilford Glazer Foundation

The Harry and Jeanette Weinberg Foundation

The Hadassah Foundation

Walder Foundation

Magbit Foundation

Smidt Family Foundation

Asor Fund – JGive

Jewish Community Foundation of Los Angeles

The Jewish Federation of Baltimore

The Jewish Federation of Greater Washington

The Jewish Federation of Greater Houston

Women's Amutot Initiative –
The Greater Miami Jewish Federation

The New York Jewish Federation

The Jewish Federation of Northern New Jersey

The Jewish Federations of North America

Jewish Women Foundation of Metropolitan Chicago

איגוד מרכזי הסיוע
לנפגעות ולנפגעי תקיפה מינית
إتحاد مراكز المساعدة
لضحايا الاعتداءات الجنسية

مراكز المساعدة لضحايا الاعتداءات الجنسية هنا من أجلك

مساعدة هاتفية

1202
رد من قبل نساء

1203
رد من قبل رجال

مساعدة ودعم أونلاين – كول ميلا

1202kolmila.org.il
دردشة (تشات) مجهولة الهوية

052-8361202
مساعدة ودعم على WhatsApp

مساعدة ودعم للمجتمع اليهودي المتدين

*2511
نساء من المجتمع اليهودي المتدين والحريدي

02-5328000
رجال من المجتمع اليهودي المتدين والحريدي

مساعدة للمجتمع العربي

04-65668130
هاتف

chatwavo.org
دردشة كتابية سرية